كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

التركيب شبه الشرطي وأنواعه

(دراسة في التركيب والدلالة)

إعداد

د/ محمود عبد المنعم عبد الله الديب

مدرس اللغة العربية وآدابها (تخصص لغة ونحو)
بكلية الألسن- جامعة كفر الشيخ

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الثاني ـ الجزء الأول)

(١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)

التركيب شبه الشرطي وأنواعه: دراسة في التركيب والدلالة

محمود عبد المنعم عبد الله قنديل الديب.
قسم اللغة العربية، كلية الألسن، جامعة كفر الشيخ، مصر.
البريد الإلكتروني: mahmoud_aldeeb@lan.kfs.edu.eg

الملخص:

إنَّ (الشرط المحض)- في أصل استعماله- قد بُنِيَ على مبدأ التعاقد والالتزام، ويتكوَّن في صورته الشكليَّة المُثْلَى من أداة شرط جازمة، وفعلي شرط وجواب مجزومين، أما (التركيب شبه الشرطي) فهو الذي تُبْنَى جملتاه على طراز الشرط والجزاء ، متصدّرًا بظرفٍ أو ما يدل على عموم؛ ليشتبه بأداة الشرط، ويقوم مقامها دون جزم، أو ما تضمَّن معنى الشرط مدلولا عليه بـ(الفاء أو إذن)، أو ما تسبَّب عن الطلب مُمْتَحنًا بأداة شرط مُقَدَّرَة في التصور الذهني دون الاستعمال. وقد كان هدف البحث: رصد هذه التراكيب في نصوص العربية العُمْدَة: (التنزيل الحكيم والحديث الشريف وكلام العرب وما جرت به أقلام العلماء الثقات)، لاستخلاص سماتها التركيبية والدلالية. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي، منطلقًا للتحليل التركيبي والدلالي. ومن أهم نتائج البحث: اقتضاء (التركيب شبه الشرطي) المصدَّر بمبتدأ أن يقترن خبره بالفاء الزائدة (الدّالّة على الترقب والمفاجأة) لإخراجه من حيز الإخبار الخاص إلى شبهة الشرط- يتحقق معنى الشرط في التراكيب التى يتقدم فيها متعلقات الفعل عليه، مع اقترانه (أي: الفعل) بالفاء الزائدة الجالبة لمعنى الشرط- قد تلحق (ما) ببعض الظروف، نحو (بينما وعندما...) فتضيفها للجمل، وتخلصها للدلالة على الزمان، وتضمّنها معنى الشرط إذا رُتِّبَت مع جملتيها ترتيب أدوات الشرط مع الشرط والجزاء- إذا كانت (الفاء) هي عَلَم الشرط في جُلّ التراكيب

شبه الشرطية، فإن جواب (بينما وبينَا) ينفرد بكونه يأتي مقترنًا بـ(الفاء) أو (إذْ وإذا) أو خِلوًا منها جميعًا.

الكلمات المفتاحية: الشرط المحض– التركيب شبه الشرطي– الطلب– الجزم– أداة الشرط الجازمة– أداة الشرط غير الجازمة– المبتدأ المتضمن معنى الشرط.

Semi conditional structure and its types: study in building and indication

Mahmoud Abdel-Monem Abdallah kandeel Eldeeb
Arabic department, Faculty of Al-Alsun, Kafrelsheikh University, Egypt
Mail: Mahmoud_aldeeb@lan.kfs.edu.eg

Abstract:

Typical condition, In its origin of use is built on the principle of contracting. It consists of an assertive conditional tool , assertive conditional verb and a reward. But the two sentences of the semi conditional structure are built on the shape of condition and reward leading by an adverb or what indicates general to resemble the conditional tool and do its work without assertiveness. Or what includes the meaning of condition denoted by (الفاء and إذن) , or what is caused by request tested by an imaginary conditional tool. The research aims to …… these structures un the top Arabic texts such as the Koran, the Prophetic tradition and the speeches of the Arabs to extract its characteristics and indications.Then was the most important results: - It's required in the subject including the meaning of condition to have some degree of commonality and ambiguity to do the work of condition. - In the previous structure, Its predicate must be related to (الفاء) . - (ما and من) could be classified according to connectivity and conditionality, The solution is the indication of particular and commonality –in the same order-. -The meaning of condition happens in structures in which the belongings of a verb precede the verb itself, with its relation to (الفاء). - (ما) could relate to some adverbs, Like (بين and عند) and adds them to sentences to indicate time. And includes the condition

meaning if it's arranged with its two sentences as the same arrangement of the conditional tools with condition and reward. - If (الفاء) is the sign of condition in most of the semi conditional structures , Then the reward of (بينما and بينا) is uniquely related to (الفاء) or (إذْ and إذا) or free from them all .

Keywords: Typical condition – Semi conditional Structure – Request – Assertiveness – Assertive conditional tool – Nonassertive conditional tool – Subject including condition's meaning .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يأتي (الشرط المحض) في العربية مُعَبِّرًا عن العلاقات المنطقيَّة بين الجمل، كونه مُكَوَّنًا من جملتين: أولاهما سببٌ والأخرى نتيجة، أو ما في حكمهما على وجهِ المجاز والاستعارة. لكنَّ اللغة ليست معادلة جبرية تترتب فيها المعاني ترتيبًا عقليًّا خالصًا، فمعاني النفس الإنسانية كثيرًا ما تستعصي على المنطق الخالص وإلا كانت لغة الأرقام أوعب لخطرات النفس، وهذا ما لا يُتَصَوَّرُ ولو في حسابات المنطق.

تنقاس الدقة اللغوية– في بعض مناحيها– بتنوع تراكيب اللغة وطاقتها على استيعاب العلاقات المعَقَّدَة المتداخلة بَيْنَ المنطقية والانفعالية. هذه المساحة الدقيقة المركَّبة هي ما نراها في صور (التراكيب شبه الشرطية) التي تتجاوز التقسيمَات الثنائية للبياض والسواد إلى المشتبهات في النفس والعالَم واللغة المُعَبِّرة عنهما.

فإذا كان (الشرط المحض)– في أصل استعماله– قد بُنِيَ على مبدأ التعاقد والالتزام، فإن (التراكيب شبه الشرطية) تأتي لتستوفي ما هو أبعد غورًا، وأعقد تركيبًا ، وأوعب لطبع النفس التي يتنازعها المنطق والانفعال.

ويتكوَّن (الشرط المحض) في صورته الشكليَّة المُثْلَى من أداة شرط جازمة وفعلي شرط، وجواب مجزومين، ويدخل فيه ما هو أدنى درجة من ذلك، أعني: ألا يكونَ جزمٌ، وأبعد من ذلك درجةً ما تَصَدَّرَته أدوات الشرط غير الجازمة مما استعملته العرب في كلامها على وجه الشرط. هكذا تتدرّج اللغة حتى تنسلَّ من هذه الدرجات الثلاث إلى (التركيب شبه الشرطي): وهو الذي تنبني جملتاه على طراز الشرط والجزاء متصدّرًا بظرفٍ أو ما يدل على عموم؛ ليشتبه بأداة الشرط ويقوم مقامها دون جزم، أو ما تضمَّن معنى الشرط مدلولا عليه بـ(الفاء أو إذن)، أو ما

تسبَّب عن الطلب مُمْتَحنًا بأداة شرط مُقَدَّرَة في التصور الذهني دون الاستعمال.

وقد عُنِيَ النحاة قديمًا وحديثًا بدراسة أسلوب الشرط استقصاءً وتأصيلًا وتحليلًا، غير أنَّ للرضي- على وجه الخصوص- إلماحاتٍ دلاليةً نافذةً في تحليل بعض صور (التركيب شبه الشرطي) خاصة، كما كان لبعض علماء البلاغة كـ(التفتازانيّ والشريف الجرجانيّ)، وبعض علماء التفسير كـ(الزمخشري والطاهر بن عاشور)، وكذا بعض شُرَّاح الأحاديث من أهل اللغة كـ(الزمخشري والسيوطي والطيبي)، إسهامات جليلة في هذا الباب قد انفردوا بها.

وجديرٌ بالذكر أنَّ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة قد أورد مواضع دخول (الفاء) المُشعرة بمعنى الشرط في آيات الذكر الحكيم، مستوعبًا آراء علماء التفسير والنحو والبلاغة، ومنبهًا على الشَّبه بالشرط فيها(١).

ومن ثمَّ كان الباعث لمعالجة هذا الموضوع: رصد هذه التراكيب في نصوص العربية العُمْدَة: (التنزيل الحكيم والحديث الشريف وكلام العرب وما جرت به أقلام العلماء الثقات)، واستقصاء تعليقات أهل النحو واللغة والبلاغة والتفسير وشُرَّاح الأحاديث بما يُعين على النفاذ إلى روح هذه التراكيب، وتحديد صورها واستخلاص سماتها التركيبية والدلالية.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي، منطلقًا للتحليل التركيبي والدلالي.

ولبلوغ هذه الغاية رأى الباحث اتباع الخطة التالية لمعالجة تجليات هذا التركيب في إطار صوره الست التى خَلص إليها وَفقًا لطبيعة المادة العلمية التى جمعها، وهي:

المطلب الأول: المبتدأ المتضمن معنى الشرط.

(١) ينظر مثلا في [دراسات في أسلوب القرآن الكريم: القسم الأول، الجزء الأول: ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٣٥- القسم الأول، الجزء الثاني: ١٩٠- ٢٢٨].

المطلب الثاني: تقديم متعلّقات الفعل المؤذِنة بمعنى الشرط.

المطلب الثالث: الجواب المسَبَّب عن الطلب.

المطلب الرابع: (الفاء) الجالبة لمعنى الشرط.

المطلب الخامس: (إذن) الجالبة لمعنى الشرط.

المطلب السادس: الظروف المرتَّبَة مع جملتيها ترتيبًا شِبْه شرطيّ.

وخُتمت هذه الدراسة بأهم النتائج التي أغدقها النظر في كتب النحو والتفسير والحديث والبلاغة، سائلا الله- عزَّ وجلَّ- أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

المطلب الأول

المبتدأ المتضمن معنى الشرط

الأصل في الصورة التى يأتي عليها المبتدأ والخبر الارتباط المعنوي، فلا افتقار لأي أداة ربط تعقد بينهما ذلك أنَّ "نسبة الخبر إلى المبتدأ كَنِسْبَةِ الفعل إلى الفاعل في أنَّ كُلًّا نسبةُ محكومٍ به إلى محكوم عليه"(١)، فإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط صح اقتران الفاء بالخبر(٢) إيذانًا بتمكين معنى الشرط المذكور.

ويتهيَّأ (المبتدأ) لاحتمالية (الشرط) بدلالتي الإبهام والعموم(٣). ذلك أنَّ (إنْ)– وهي (أمّ الباب)– في الشرط المحض(٤)– "أبدًا مبهمة، وكذلك حروف الشرط"(٥)، وهذا من باب حمْل (الفرع) على (الأصل).

إنَّ سريان شبهة الشرط في سائر التركيب تقتضي دليلاً لفظيًّا هو (الفاء) الداخلة على (الخبر)، فتلك (الفاء) هي عَلَمُ الشرط بمصطلح الشاطبيّ(٦) وبها يتحقق معنى الشرط في التركيب.

ويأتي (المبتدأ المتضمن معنى الشرط) على صور متعددة يمكن إجمالها في أربعة أنماط أساسية:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٤٧/١.

(٢) ينظر، أسرار النحو: ١١٢.

(٣) ينظر، شرح التصريح: ١٧٤/١.

(٤) استعمل الجرجاني مصطلحَيْ (الشرط المحض) و(الجزاء المَحْض)، للدلالة على أسلوب الشرط المُصدَّر بـ(إنْ). ينظر، المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٢٤/١.

(٥) الكتاب: ٤٣٣/١.

(٦) ينظر، المقاصد الشافية: ٨١/٢.

(١) موصول بفعل أو شِبهه.

(٢) نكرة موصوفة بفعل أو شِبهه.

(٣) (كل) مضافة إلى نكرة أو موصول موصوفين بفعل أو شبهه[١].

(٤) الاسم الجامد المُضَمَّن معنى الصفة.

على أن هذه الأنماط المُجْمَلة ولا سيَّمَا الثلاثة الأُوَل- تطوي صورًا فرعية تدور حول مركزية (الموصول) و(النكرة) و(كُلّ)[٢] في الجمل التى تُبْنَى عليها، فهذه المراكز الثلاثة مفاتيح هذا الضرْب من أضرب (التركيب شبه الشرطي) الذي تتنوع صوره وأشكاله وتجلياته التركيبية ولا سيَّمَا الوارد منه في لغة التنزيل، ومن ثَمَّ كان لبعض مفسري القرآن الكريم تفصيلات وتحليلات للتراكيب شبه الشرطية عَزَّ أن نجدها في مورد لغوي آخر، لذا كان من تمام الفكرة تناول بعض هذه الشواهد القرآنية- وهي كثيرة- بما ينطق عن روح (التركيب شبه الشرطي)، وفيما يلي معالجة لأنماط هذا التركيب تفصيلاً.

النمط الأول: موصول[٣] بفعل أو شِبْهه.

الإبهام والشّياع[٤] أصل في (إنْ) الشرطية وسائر الحروف والأسماء التى تنوب منابها[٥] "لضرب من الاختصار والتقريب"[٦]، ولَمَّا كان من المحال أن تستوفي

(١) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٦٤/١، وحاشية الصبَّان على شرح الأشمونى: ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، وأسرار النحو: ١١٢.

(٢) بالشروط السابق ذكرها.

(٣) آثر الباحث مصطلح (الموصول) لا (الاسم الموصول) ليتسنَّى تناول (أل الموصولة) وبيان وجه خلاف النحويين في تضمينها معنى الشرط.

(٤) هو تعبير الجرجاني في (المقتصد): ١١٠٩/٢.

(٥) ينظر، المرجع السابق: ٢/ ١١٠٨، وما بعدها.

(٦) المرجع السابق: ٢/ ١١٠٨.

(إنْ) كل أغراض المتكلم[١]، تنوعت الأدوات المستعملة في (باب الشرط) على نحو ما نرى في استعمال (مَنْ، وما) إذ يؤتى بـ(مَنْ) بوصفها اسم شرط يشتمل على الجميع، نحو: (مَنْ تضربْ أضربْ)[٢]، وكذا (ما تفعلْ أفعلْ) فـ(مَا) هنا اسم شرط "مبهم يقع على كل شيء، فلما قُصِدَ الشياع أُتِيَ به وجُعِل نائبًا عن حرف الشرط، فجزم ما بعده كما تجزم إذا قلتَ: إنْ تصنعْ شيئًا أصنعْ"[٣].

تحتمل (مَنْ، وما) الشرطية أو الموصولية بخلاف (الذي) وفروعها التي هي نصٌّ في الموصولية، غير أنَّ (مَنْ، وما)– بحكم فقر التكوين الصرفي وتمكُّنها في دلالتي العموم والإبهام– أدخل في أداء وظيفة (الحروف / الأدوات) أو النيابة مناب (إنْ)– بتعبير الجرجاني– من (الذي) وفروعها، فـ"(الذي) أخصّ مِنْ (ما) و(مَنْ) لطبيعة اشتراكها في أكثر من معنى"[٤]، ومعنى (أخصّ) أنها "أكثر تحديدًا ووضوحًا من ذينك، فهي على هذا الوجه أعرف منها، لتحديد معناها ووضوحه " [٥].

تفتقد (الذي)– إذن– قوة الإبهام والعموم المتحققين في (ما ومَنْ)، لكنها– قطعًا– لا تخلو منهما تمامًا، وإلا فهل تتساوى كلمة (الذي) مثلا مع اسم الجنس الجامد (الرجل) في وضوح الدلالة؟

نعم، لا تصلح (الذي وفروعها) للشرط المحض لكنها زعيمة بشِبه الشرط إذا تصدرت الجملة واقترن بخبرها (الفاء)، "وقلة العموم لا تخرج المبتدأ عن شبه اسم

(١) هو تعبير الجرجاني في (المقتصد) : ٢/ ١١٠٨.

(٢) ينظر، المرجع السابق: ٢/ ١١٠٨.

(٣) المرجع السابق: ٢/ ١١٠٩.

(٤) "تحتمل (مَنْ) الشرط والموصولية والاستفهام، وتحتمل (ما) الشرط والموصولية والاستفهام والنفي". معاني النحو: ١/ ١٣٨.

(٥) المرجع السابق: ١/ ١٣٨، وينظر، التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل: ٤٢، ٤٣.

الشرط، لأَنَّهَا توجد فيه، نحو: مَنْ يَقُمْ في المسجد فله درهم"[١]، فضلا عن أنَّ (الذي وفروعه)– كما يقول الرضي– "دخيلٌ في معنى الشرط"[٢]، فهو لاحقٌ بالفروع، و"الفروعُ أبدًا تنحط عن درجة الأصول"[٣].

(الذي، وفروعها) لاحقةٌ في هذا الباب بـ (مَنْ، وما) الشرطيتين، وهما فرعٌ على (إنْ) أمّ الباب. فالموصول هنا أبعد درجتين من الأصل، وإنما سوغ إرادة الشرط فيه تحول بعض الموصولات كـ(مَنْ، وما) "بحسب مبدأ النقل إلى أدوات شرط"[٤]، وإنما مُنِعتْ (الذي وفروعها) من ذلك "لكثرة حروفها"[٥].

أَمَّا العموم فإنه– كما يقول الدكتور تمام حسان– "يأتيه من بين يديه ومن خلفه، لأنَّ دلالته في الأصل إنما هي على مطلق غائب (وبين الإطلاق والتعميم رحم وقربى)، ولأنه مفتقر إلى صلة تمنح معناه شيئًا من التحديد (والافتقار في اللفظ دليل فقر في الدلالة)، والدليل على عموم معناه أيضًا، أنه يُنْقَل فيكون من روابط الجملة"[٦].

افتقار (الذي وفروعه) إلى صلة تتمّمه وتجبر نقصه[٧] تجعلها "بمنزلة الجزء من الاسم، ولذلك لم يتم الكلام بالموصول والصلة كما يتم بنحو (زيد) مع جملة"[٨]، فإذا وقع الموصول مبتدأ اقتضى– بعد الصلة– خبرًا، فنحن إزاء جملة واحدة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٣٤٩.
(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/٢٦٤.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦٧.
(٤) البيان في روائع القرآن: ٢/ ٩٠، وينظر، الجمل وأشباه الجمل: ١٥١.
(٥) المرجع السابق: ٢/ ٩٠.
(٦) المرجع السابق: ٢/ ٩٣.
(٧) ينظر، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣١٥.
(٨) المرجع السابق: ١/٣١٥، وينظر، أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٦٦.

موضوعة– في الأصل– على جهة الإخبار الخالص، لا يشوبها معنى الشرط إلا بخصائص تركيبية محددة.

أولها: أن تكون الصلة فعلاً أو شبه جملة على الأصل، و"كان حق الصلة أن لا تكون إلا فعلا مستقبل المعنى كشرط (مَنْ وما)، إلا أنه لمَّا لم يكن شرطًا في الحقيقة جاز أن لا يكون صريحًا في الفعلية، بل يكون فما يقدَّر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور[١].

ثانيهما: اجتلاب (الفاء) في الخبر لترجيح معنى الشرط وليس هذا موضع (الفاء) كما هو معلوم، لأنَّ الخبر "ليس جزاء الشرط حقيقة"[٢]، ومن ثم "جاز تجريده منها مع قصد السببية"[٣]، ذلك أنَّ ذكر (الفاء) نَصٌّ في السببية، وعدمها احتمالٌ للسببيَّة وغيرها كما سيأتي بيانه في تحليل الشواهد.

ثالثها: تضمين التركيب معنى الشرط يجعل الموصول واجب التقديم أو "مُسْتَحِقًّا لصدر الكلام"[٤] بتعبير الشاطبيّ، ومن ثم لا يجوز تقَدُّم خبره عليه، "لأنه [أي: الخبر] في معنى جواب الشرط، وجواب الشرط لا يتقدم على الشرط فكذلك ما في معناه"[٥]، وهذا الاستحقاق هو ما يُطلق عليه الدكتور تمام حسان (الرتبة المحفوظة)[٦]، فحقُّ الصدارة أَخْلَصُ للأدوات وما يلحق بها أو يُحْمَل عليها.

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٢٦٤/١.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٢٦٤.

(٣) المرجع السابق: ٢٦٤/١، وينظر، شرح التسهيل: ٣٢٩/١.

(٤) المقاصد الشافية: ٢/ ٨١.

(٥) المرجع السابق: ٨١/٢، وينظر، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٧٤.

(٦) ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٦، وأقسام الكلام العربي: ٢٠٢.

رابعها: ألا يدخل على (الموصول) عامل يُغَيِّر "معنى جملة الابتداء في الموصول وخبره، فيخرجه إلى تغيير المعنى الابتدائي من تضمين أو تشبيه أو ظن أو غير ذلك"(١)، ومن ثَمَّ امتنع دخول نواسخ الابتداء على المبتدأ المشبَّه بالشرط أو (على موصوفه) لأنها تزيل شبهه بأداة الشرط، "ما لم يكن الناسخ (إنَّ أو أنّ أو لكنَّ) فإنها ضعيفة العمل"(٢)، فدخولها لم يغير المعنى الذي كان مع الابتداء(٣) "بخلاف (كأن وليت ولعل) فإنها قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء"(٤). أَمَّا أدوات الشرط الجازمة فلا تقبل نواسخ الابتداء إلا في الضرورة لكونها "ثابتة الأقدام في الشرطية"(٥)، بخلاف (المبتدأ المضمن معنى الشرط)، إذ هو "غير راسخ العِرْق في الشرطية"(٦) بتعبير الرضيَّ. وغنيٌّ عن البيان أنَّ هذه الشروط تسري على أنماط الشرط الأربعة المذكورة.

ويتلَّخص هذا التحليل في مثال سيبويه العياريّ:

"الذي يأتيني فله درهم"(٧).

الذي يأتيني	ف	فله درهم
الموصول وصلته= أداة الشرط + فعل الشرط.	الفاء مزيدة إشعارًا بالشرط	جملة الخبر= جملة جواب الشرط.

(١) البحر المحيط: ٣٤٥/٢.

(٢) شرح التسهيل: ٣٣١/١.

(٣) ينظر، المرجع السابق: ٣٣١/١.

(٤) المرجع السابق: ٣٣١/١.

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٢٦/١.

(٦) المرجع السابق: ٢٢٦/١.

(٧) الكتاب: ١/ ١٣٩.

هذه جملة متماسكة مُكَوَّنة من مبتدأ وخبر، زِيدَ فيه (الفاء) إشعارًا باستحقاق الخبر (المُشَبَّه بالجواب) للمبتدأ وصلته (المُشَبَّه بالشرط). أَمَّا الشرط المحض فأصله جملتان (فعليتان فعلهما مضارع على الأصل) تعقدهما (إنْ) وتُصيِّرهما كالجملة بتعبير ابن يعيش[١]. فهو تركيب غير متماسك من الأصل، ينعقد بالأداة وجزم فعلَيْ الشرط والجواب وإلا فـ(فاء الجواب) بالشروط المعروفة إذا لم يصح وقوعه شرطًا[٢].

لا شكَّ- إذن- في أنَّ تركيب (الشرط المحض) أقلّ تماسكًا من تركيب (شِبه الشرط) للاعتبارات المتقدمة، لذا جعلَ ابنُ يعيش (أداة الشرط وفعله) نظير المبتدأ، والجملة الثانية كالخبر[٣]، "فإذا كانت الأداة اسمًا، فإنَّ الجملة تتماسك- بالإضافة إلى التعليق الشرطي- عن طريق جعل اسم الشرط مبتدأ"[٤]، فتصير جملتا الشرط والجواب في موقع الخبر عند من يرى ذلك من النحاة[٥].

وجدير بالذكر أن الربط بين جملتي (الشرط المحض) يتحقق بإحدى ثلاث وسائل: (الجزم) أو (الفاء) أو (إذا) الفجائية. أَمَّا الربط في هذا الضرب من (التركيب شِبْه الشرطي) فلا يتحقق إلا بالفاء لأنها- وقد أُفتقد الجزم- (عَلَمُ الشرط) بمصطلح الشاطبيّ، وبها يكتسب التركيب قوة الدلالة الشرطيَّة، وهي "سببيَّة الأول للثاني، نحو (الذى يأتيني فله درهم)، أو سببية الأول للحكم، نحو قوله تعالى: (وَمَا

(١) ينظر، شرح المفصل: ١٠٦، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٢٢.

(٢) ينظر، الكتاب: ١/ ٤٣٥، والمقتضب: ٢/ ٤٩، ٥٩.

(٣) ينظر، شرح المفصل: ٥/ ١٠٦.

(٤) بناء الجملة العربية: ٧٧. ويرى الدكتور محمد حماسة أن تماسك أسلوب الشرط يتحقق أيضًا بكون الأداة مفعولا به أو ظرفًا، غير أن الباحث اقتصر من النص المذكور على حد (المبتدأ) لمعالجته الفكرة من باب القياس على (التركيب شِبه الشرطي).

(٥) ينظر، الدر المصون: ٣٠٢/١، وهمع الهوامع: ٣٤١/٤، ومغني اللبيب: ٧٦/٢، ١٣٧.

بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣][1]، أي: "أن يكون ما بعد الفاء لازمًا لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء. ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] الملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سببًا للملاقاة"[2]، على أنَّ ثمة وجهًا للسببية في الآية الكريمة ذلك أنَّ "خلقًا كثيرًا يظنون أنَّ الفرار من أسباب الموت ينجيهم إلى وقت آخر"[3]، وقطع ابن جني بسببيَّة الأول (شِبه الشرط) للثاني (شِبه الجواب)، يقول مفسّرًا: " أي: إنْ فررتم منه لاقاكم، فجعل- عزَّ اسمه- هربهم منه سببًا للقيه إياهم على وجه المبالغة، حتَّى كأنَّ هذا مسبَّبٌ عن هذا، كما قال زهير [من الطويل]:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ[4] " [5]

(١) أسرار النحو: ١١٢.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٦٤/١. ويقول الفراء مؤصلا أثر (الفاء) في الآية الكريمة ونظائرها: "أدخلت العرب الفاء فى خبر (إنّ) لأنها وقعت على (الذي)، و(الذي) حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء فى كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل: مَن، والذي وإلقاؤها صواب، وهى فى قراءة عبد اللّه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ مُلَٰقِيكُمْ﴾، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس لأنك تقول: إن أخاك قائم، ولا تقول: إن أخاك فقائم. ولو قلت: إن ضاربك فظالم كان جائزا لأن تأويل: إن ضاربك، كقولك: إن من يضربك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فأدخل له الفاء". [معاني القرآن: ١٥٥/٣، ١٥٦]، ويقول في موضع آخر: "وأدخل الفاء كما قال تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ وكلّ اسم وصل، مثل (مَنْ وما والذي) فقد يجوز دخول الفاء فى خبره لأنه مضارع للجزاء والجزاء قد يجاب بالفاء"[معاني القرآن: ١٠٥/٢].

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٢/٢، وينظر، الدر المصون: ٣٢٩/١٠.

(٤) ديوانه: ١١١. وعجز البيت: [ولَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ]، وفيه رواية أخرى بذكر (وَإِنْ يَرْقَ) بدل (ولَوْ رَامَ)، ينظر شرح المعلقات السبع: ١٢٦.

(٥) الخصائص: ٣٢٧/٣.

وذهب الطاهر بن عاشور إلى أن (الفِرَار) أطلق "على شدة الحذر على وجه الاستعارة"[١] ولا يخلو هذا الوجه من معنى السببية على مثل التأويل السالف.

لقد رُتِّبَ الموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعده- كما يقرر الرضي- ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء، وإن لم يكن فيه معنى الشرط، ليدلَّ هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط[٢]. فمعنى الشرط- عند الرضي- في الآيات المذكورة إنما سرَى إلى التركيب من جهة الترتيب المماثل للشرط المحض.

إنَّ إشْرَابَ مثل هذه التراكيب معنى الشرط يقتضي- في المستوى الدلالي- شرطين رئيسين:

أ. تضمُّن الموصول دلالة العموم الموجودة في معني اسم الشرط[٣].

ب. سببيَّة شِبْه الشرط لِشِبْه الجواب أو لزوم مضمون شبه الجواب لما قبله بطريق الفاء كما تقدم.

ومن شواهد تلك التراكيب في لغة التنزيل قوله تعالى:

(١) (إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴿١٣﴾) [الأحقاف: ١٤] فدخول "(الفاء) على خبر الموصول وهو (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) لمعاملة الموصول معاملة الشرط، كأنه قيل: إنْ قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا

(١) التحرير والتنوير: ١٩٦/٢٨.

(٢) ينظر، شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب: ١٣٠/٤.

(٣) ينظر، تفسير البحر المحيط: ٢/ ٣٤٤، والدر المصون: ٦٢٩/٢.

خوف عليهم، ومثله كثير في القرآن، فأفاد تسبب ذلك في أمنهم من الخوف والحزن"[١].

(٢) (وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا) [النساء: ١٦] "وظاهر قوله (وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا) العموم"[٢]، ودخلت (الفاء) لمعاملة الموصول معاملة الشرط[٣]، "فوجب الأذى على كل اثنين يأتيان الفاحشة، وعنى بالاثنين الذكر والأنثى، ولم يكن الحكم جاريًا على اثنين بأعيانهما دون غيرهما... ودخلت (الفاء) للجواب"[٤].

(٣) يسري معنى العموم من (الموصول) المتضمن معنى الشرط إلى سائر التركيب شِبه الشرطي، مستدعيًا قرائن مقالية أخرى تناسب بيئة العموم التي أوجدها معنى الشرط، ولعل أبرز الشواهد على ذلك قوله جلَّ شأنه (بِغَيۡرِ حَقّ) في الآية الكريمة: (إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢١) [آل عمران: ٢١] يقول أبو حيان الأندلسي: "وجاء في السورة (بِغَيۡرِ حَقّ) بصيغة التنكير، وفي البقرة (بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ) [البقرة: ٦١] بصيغة التعريف، لأنَّ الجملة هنا أخرجت مخرج الشرط، وهو عام لا يتخصص، فناسب أن يكون المنفي بصيغة التنكير حتى يكون عامًّا، وفي البقرة جاء ذلك في صورة الخبر عن ناس معهودين، وذلك قوله:

(١) التحرير والتنوير: ٢٦/ ٢٣، وينظر، الدر المصون: ١٠/ ٦٦٧. وقد ذكر الشيخ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة مواضع دخول "الفاء في خبر (إنَّ) التي اسمها اسم موصول تشبيهًا باسم الشرط في: آل عمران: ٢١، ٩١، الأحقاف: ١٣، محمد: ٣٤، الجمعة: ٨، البروج: ١٠" [دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الأول: ٥٣٥].

(٢) البحر المحيط: ٣/٢٠٦.

(٣) ينظر، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٤٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ١/٤٩٤.

(ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ) [البقرة: ٦١] فناسب أن يأتي بصيغة التعريف، لأن الحق الذي كان يستباح به قتل الأنفس عندهم كان معروفًا، كقوله (وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ) [المائدة: ٤٥] فالحق هنا الذي تقتل به الأنفس معهود معروف، بخلاف ما في هذه السورة". (١)

(٤) (وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ) [النور: ٣٣] يقول أبو حيان الأندلسي: "(والذين) يحتمل أن يكون مبتدأ وخبره الجملة، والفاء دخلت في الخبر لِمَا تضمن الموصول من معنى اسم الشرط، ويحتمل أن يكون منصوبًا، كما تقول: (زيدًا فاضربه)"(٢)، ورجح السمين الحلبي النصب على الاشتغال لمكان الأمر(٣)، تأسيسًا على مذهب مَنْ يمنع الإخبار بجملة طلبية.

ويرجح الباحث تقدير الرفع في مثل هذا التركيب ونظائره في التنزيل الحكيم، فذا ما تقتضيه شبهة الشرط السارية في أوصال التركيب وعَلَمُهَا (الفاء) التى تفجَأ المتلقي فتحيله من مظنّة الإخبار الخالص إلى معنى الشرط دون خروج عن حَدَّ المبتدأ وخبره.

إن مركزية (الفاء) في لفت هذا التركيب عن وجهه الإخباري التقريري تبدو أمثل ما تكون في الشواهد القرآنية متشابهة التركيب التى احتملت ذكر الفاء تارة أو عدمها تارة أخرى وفقًا لمقتضى السياق والدلالة المقصودة. ومن شواهد ذلك في لغة التنزيل قوله تعالى:

---

(١) البحر المحيط: ٢/ ٤٣٠.

(٢) المرجع السابق: ٦/ ٤١٥.

(٣) ينظر، الدر المصون: ٨/ ٤٠٠.

(١) ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ٢٦٢﴾ [البقرة: ٢٦٢].

﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ٢٧٤﴾ [البقرة: ٢٧٤].

يشير الدكتور تمَّام حسان إلى أن الفرق "بين خبر (الذين) في الحالتين أنه لم يقترن بالفاء في الحالة الأولى، لأن الآية نزلت في عثمان بن عفان إذ جاء بألف دينار لإنفاقها على جيش العسرة فصبها في حجر النبي- ﷺ- فهذا عمل وقع فعلا فلا مجال فيه لمعنى الشرط، ومن ثم لم تكن بيئة الخبر هنا شبيهة ببيئة جواب الشرط، فلم يقترن الخبر بالفاء. أَمَّا في الآية الثانية فإن سبب النزول هو الحض على علف الخيل للجهاد، فمعنى الشرط واضح فيه"[١]. لذا أُدْخِلت "الفاء في خبر الموصول للتنبيه على تسبب استحقاق الأجر على الإنفاق"[٢].

"ولو حذفت (الفاء) لجاز أن يكون [أي: الأجر] من أجله ومن أجل غيره"[٣]، كما أن معنى العموم حاضر في الموصول في الآية الثانية، إذ لا "يراد بـ(الذين) قوم بأعيانهم، بل الغرض الجنس والكثرة"[٤].

كذا لا تخلو صلته من دلالة "التعميم والتعليل"[٥]، وقد سرى المعنى الأول إلى سائر التركيب لـ"تعميم أحوال فضائل الإنفاق"[٦]، بخلاف الخصوص المشار إليه في

(١) اجتهادات لغوية: ٢٣٩، ٢٤٠.
(٢) التحرير والتنوير: ٢/ ٥٤٦.
(٣) المسائل الشيرازيات: ٤٩٢.
(٤) المقتصد: ٣٢١/١.
(٥) المرجع السابق: ٢/ ٥٤٦.
(٦) المرجع السابق: ٥٤٥/٢.

الآية الأولى، فالحالة الثانية- كما يذهب الدكتور فاضل السامرائي- "أمثل وأكمل من الأولى يدلك على ذلك كثرة الإنفاق وعمومه، والإخلاص فيه فأكد لهم الجزاء وربطه بالفاء"(١).

(٢) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ۝٩٠﴾ [آل عمران: ٩٠].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّار فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيم وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ۝٩١﴾ [آل عمران: ٩١].

إن تتابع الآيتين الكريمتين بغير فاء في الأولى، وبذكرها في الثانية جعل المفسرين يتلمّسون وجه الفرق، فنبَّه الطاهر بن عاشور على أن (الفاء) "في قوله: (فَلَن يُقۡبَلَ) مؤذنة بمعاملة الموصول معاملة اسم الشرط ليدل على أن الصلة هي علة عدم قبول التوبة، ولذلك لم يقترن خبر الموصول بالفاء في الجملة التي قبلها [آل عمران: ٩٠] لأنهم إذا فعلوا ذلك ولم يموتوا كافرين قُبِلَت توبتهم، بخلاف الذين يموتون على الكفر فسببُ عدم قبول التوبة منهم مصرح به"(٢).

(٣) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ۝١٠ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰت تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡكَبِيرُ۝١١﴾ [البروج: ١٠، ١١].

(١) معاني النحو: ٤/١٢٩.

(٢) المرجع السابق: ٣/ ١٤٨، وينظر، مفاتيح الغيب: ٨/٢٧٨، والكشاف: ١/ ٣٨٢، ٣٨٣، والدر المصون: ٣/ ٣٠٥.

على نسق ما مر دخلت (الفاء) على (فَلَهُمْ) لتضمنَ لـ(الذين) معنى الشرط[١]، ويرجِّح هذا في الموصول دلالة العموم "في كل مَن ابتلى المؤمنين والمؤمنات بتعذيب أو أذى"[٢]، وجَلْبُ (الفاء) هنا ضمانٌ لمعنى الترتيب والسببية، والمتأمل في الآية الكريمة يلمح في (الفاء) تأكيدَ الحكم بالعذاب لما يبدو في المحكوم عليهم (ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ...) من الإصرار على (فتنة المؤمنين والمؤمنات) في قوله تعالى (ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ) "والظاهر أنهم لم يُلْعَنُوا إلا وهم قد ماتوا على الكفر"[٣]، وفي (ثُمَّ) الدالة على الترتيب والتراخي لمراجعة النفس ما استحقوا به (فاء) المجازاة.

أَمَّا خُلُوُّ التركيب الثاني من (الفاء)، فيرجع إلى أن هذا الفريق (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ) يغلب عليه التصديق بحسن الجزاء (لَهُمْ جَنَّٰت...)، فكان الإخبار الخالص أصدق على المراد. "ويحتمل أن يكون حذف الفاء ليس بالعمل وحده، بل هو برحمة من الله وفضل كما ذكر الرسول – ﷺ –[٤] لأن العمل الصالح لا يبلغ أن يكون مقابلا للجنة... فحذف الفاء في أهل الجنة، لأنها ليست السبب للدخول. وجاء بها في أهل النار، لأن أعمالهم هي السبب في دخولها"[٥].

(١) ينظر، الدر المصون: ١٠/ ٧٤٧.

(٢) البحر المحيط: ٨/٤٤٤

(٣) المرجع السابق: ٨/ ٤٤٤

(٤) إشارة إلى قول النبي–ﷺ– "لن يُنجِّي أحدًا منكم عمله، قالوا: "وَلاَ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ وَلاَ أَنَا، إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ". صحيح البخاري، الحديث (٦٤٦٣)، حسب ترقيم الباري: ٨/ ١٢٢.

(٥) معاني النحو: ٤/١٣٠.

وهو تفسير قويٌّ لأن (الفاء) "تربط شبه الجواب بشبه الشرط"[١]، كما قرر النحاة[٢] على وجه اللزوم السببي، "ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره"[٣]، أي: إنَّ ذكر (الفاء) نصٌّ في السبب، وحذفها يحتمل السبب وغيره.

وهذا الجواز في دخول (الفاء) على (شبه الجواب) في (التركيب شبه الشرطي) جعل النحاة يُسَمُّونها (الزائدة)[٤] مع إفادتها المعنى المذكور، "لأنَّ الخبر مستغنٍ عن رابط يربطه بالمبتدأ"[٥]، ولهذا لم تخل هذه (الفاء) من نوع توكيد لـ(شبه الجواب) كما مر في الشواهد القرآنية. على أنَّ القول بالجواز وما أدى إليه من الحكم بالزيادة لا يعني إمكان الاستغناء عنها لأنَّ النص على السببية

(١) مغني اللبيب: ٢٧٨/١.

(٢) ينظر، الكتاب: ١/ ٤٥٣، والكامل: ٢/ ٣٧٩، وسرّ صناعة الإعراب: ٢٥٨/١، ٢٥٩، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٣٢٥، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٦٤/١، والأمالي النحوية: ٣/ ١٥، ونتائج الفكر: ١٩٦.

(٣) مغني اللبيب: ١/ ٢٧٨، وينظر، الجنى الداني: ٧١. وفي هذا يقول سيبويه: "وسألته عن قوله الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان، فقال: إنما يحسن في (الذي) لأنه جعل الآخر جواباً للأول وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطيَّة مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه صلةٌ". [الكتاب: ١٠٢/٣].

(٤) ينظر، الجنى الداني: ٧١.

(٥) المرجع السابق: ٧١.

لا يتحقق دونها[١]، "ولا يجوز سقوطها على هذا الوجه"[٢] كما قرر السيرافي. وقد نَبَّه الرضيّ على أنَّ فائدة "زيادتها: التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط"[٣]، وهذا أحرى بالإبقاء عليها مع زيادتها.

إنَّ (الفاء) في هذا الضَّرْب من (التركيب شِبه الشرطي) لا يجوز حذفها وإلا غابت قرينة معنى الشرط وبقي التركيب على حاله خبرًا محضًا، بخلاف الشرط المحض الذي يجوز فيه حذف (فاء الجزاء)- ولو في الضرورة في مذهب أغلب النحاة[٤]- على إرادة ذكرها[٥] في مواضع الوجوب، كقول الشاعر [من البسيط]:

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللَهُ يَشكُرُها وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللَهِ مِثلانِ[٦]

يُقَرّر النحويون أن تضمين الموصول معنى الشرط يقتضي أن تكون صلته فعلًا- كما مرَّ – أو ما فيه رائحة الفعل كالظرف أو الجار والمجرور، نحو: "الذي عندي (أو في داري) فمن المكرمين"، ولذا منع سيبويه تضمين (أل) الموصولة معنى الشرط لأنها لم تُبْنَ على الفعل[٧]، وأجازها المبرد[٨]، لأن صلتها- كما يذهب الرضيّ- "لا تكون إلا فعلًا في صورة اسم الفاعل أو

(١) ينظر، المرجع السابق: ٧١، وسر صناعة الإعراب: ٢٥٨/١، ٢٥٩، والمقتصد: ٣٢٥/١، وأسرار النحو: ١١٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٤٩٤/١.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٥٤/٧.

(٤) ينظر، همع الهوامع: ٣٢٧/٤، ٣٢٨.

(٥) ينظر، المقتضب: ٦٩، ٧٠.

(٦) ينظر، همع الهوامع: ٣٢٨/٤، والبيت منسوب لكعب بن مالك أو حسان أو عبد الرحمن بن حسان، ينظر، معجم شواهد العربية: ٥٢١.

(٧) ينظر، الكتاب: ١/ ١٤٢- ١٤٤.

(٨) ينظر، الكامل: ٢/ ٣٧٩.

المفعول"[١]، وهو الرأي الذي يرتضيه الباحث إذا ما تحقق في التركيب معنى الشرط، كما في الشواهد الآتية:

(١) قال تعالى: (وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا) [المائدة: ٣٨].

دخلت "(الفاء) في الخبر لتضمين المبتدأ معنى الشرط، لأنَّ تقديره: والذي سرق والتي سرقت". والموصول إذا أريد منه التعميم ينزل منزلة الشرط، أي يُجْعَل (أل) فيها اسم موصول فيكون كقوله تعالى: (وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَة مِّنكُمْ) [النساء: ١٥]"[٢]، ومعنى الشَّرْط مُحَقَّق من وجهين: العموم "لأنَّه لم يُرِد سارقًا بعينه وإنما أراد: كل من سرق"[٣]، و"إقامة العلاقة السببية بين شيئين، فالفاء حرف زائد في جملة الخبر لتوكيد ترتيب قطع اليد على السرقة"[٤].

(٢) (ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ) [النور: ٢].

الفاء في قوله (فاجلدوا...) سببية[٥] "لتضمّن المبتدأ معنى الشرط"[٦]، إذ "(الزانية والزاني) صيغة اسم فاعل وهو هنا مستعمل في أصل معناه، وهو اتصاف صاحبه بمعنى مادته، فلذلك ينزل بمنزلة الفعل المضارع في الدلالة على الاتصاف بالحدث في زمن الحال، فكأنه قيل: التي تزني، والذي يزني فاجلدوا كلَّ واحد منهما

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) التحرير والتنوير: ٩٩/٥.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٩٠.

(٤) المفصل في تفسير القرآن الكريم: ٣٩١، وينظر، الكامل: ٢/ ٣٧٩.

(٥) ينظر، روح المعانى: ٣٠١/٣.

(٦) المرجع السابق: ٢٧٥/٩.

... إلخ. ويؤيد ذلك الأمر بجلد كل واحد منهما، فإن الجلد يترتب على التلبُّس بسببه"[1]، "فهذا مجازاة"[2] بتعبير المبرد.

على أن (الذي وفروعها) هي الأصل في هذا الباب والأكثر استعمالاً في لغة التنزيل ولا سيَّمَا أنه لا يقتصر على موقع المبتدأ، فقد يأتي صفة للمبتدأ أو مضافًا، ذلك أن "الصفة والموصوف كالشيء الواحد"[3] وكذا المضاف والمضاف إليه[4].

ومن شواهد الأولى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] جاء في (التحرير والتنوير): "واقتران خبر (إنَّ) بالفاء في قوله (فإنه ملاقيكم)، لأن اسم (إنَّ) نعت باسم الموصول، والموصول كثيرًا ما يعامل معاملة الشرط فعومل اسم (إنَّ) المنعوت بالموصول معاملة نعته"[5].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ﴾ [النور: ٦٠].

---

(١) التحرير والتنوير: ١١٧/١٨، ولا يخلو التفسير من وجه آخر له وجاهته وقوته، جاء في [المرجع السابق: ١١٨/١٨]: "وتعريف (الزانية والزاني) تعريف الجنس وهو يفيد الاستغراق غالبًا ومقام التشريع يقتضيه، وشأن (أل) الجنسية إذا دخلت على اسم الفاعل أن تُبعِّد الوصف عن مشابهة الفعل، فلذلك لا يكون اسم الفاعل معها حقيقة في الحال ولا في غيره وإنما هو تحقق الوصف في صاحبه. وبهذا العموم شمل الإماء والعبيد، فـ(الزانية والزاني) مَن اتصفت بالزنا واتصف بالزنا". وهذا ترجمة لمذهب سيبويه في [الكتاب: ١/ ١٤٢- ١٤٤].

(٢) الكامل: ٢/ ٣٧٩.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٠/١، وينظر، الكتاب: ١/ ٤٢١، والخصائص: ٢٦١/٣.

(٤) ينظر، الأمالي الشجرية: ١/ ٣٣، والمقتضب: ٤/ ١٤٣، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١١١/٥.

(٥) التحرير والتنوير: ٢٨/ ١٩٦، وينظر، الدر المصون: ٣٢٩/١٠.

وقد دخلت (الفاء) في خبر المبتدأ (فَلَيْسَ عَلَـيْهِنَّ...)، "لأنَّ المبتدأ موصوف بموصول"[(١)].

وقول الشاعر [من الطويل]:

صِلُوا الحَزْمَ بالخَطْبِ الذِي تَحْسَبُونَه يَسِيرًا فقد تَلْقَوْنَه مُتَعَسِّرًا[(٢)]

ومن أمثلة النحاة وشواهدهم على الحالة الثانية: "غلام الذي يأتيني فله درهم[(٣)]، ومنه قول زينب بنت الطثريَّة ترثى أخاها [من الطويل]:

يسرّك مظلومًا ويُرْضِيكَ ظالمًا فكلُّ الذي حَمَّلته فَهْو حاملُ[(٤)]"[(٥)]

على أن تَصَدُّر الجملة بـ(كلّ) قد يُحيل إليها في تضمين التركيب معنى الشرط، وهو النمط الثالث كما سيأتي.

وجدير بالذكر أن مشابهة (الذي وفروعها) لـ(ما، ومَنْ) الشرطيتين لا يرقى بها إلى مشابهة (إنْ) الشرطية في قوة الجزم، وقد علَّل ابن الحاجب عجْز (الذى) عن الجزم بثلاثة أسباب:

---

(١) الدر المصون: ٨/ ٤٤٣.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٤٥. يقول المحقق [هامش ٤]: "الشاهد فيه دخول (الفاء) على الجملة الواقعة بعد موصوف بموصول مذكور: بالخطب الذي... ولا يُعْرَفُ قائله".

(٣) يفسر الرضي معنى الشرط في نحو المثال المذكور رغم مجيء (الموصول) مضافًا إليه بأن المضاف "(غلام) اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ سرى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدُّر المضاف". شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٥/١١١.

(٤) البيت لزينب بنت الطثرية، ينظر معجم شواهد العربية: ٣٧٣.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٤٥.

١. أن (الذي) وُضعت وُصلة إلى وصف المعارف بالجمل فأشبهت لام التعريف وهي لا تجزم.
٢. أن جملة الصلة معلومة للمخاطب والشرط لا يكون إلا مبهمًا.
٣. أن الذي مع صلته اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه كلمتان مستقلتان(١).

وأيًّا كانت الأسباب فإن عدم عملها (أي: الذي وفروعها) جعلها أوسع تصرفًا في صلتها إذ يكفي رائحة الفعل (شِبْه الجملة) لتشتبه الصلة بفعل الشرط.

على أنَّ العربية– كَدَأْبها– لم تعدَم سبيلا لخرق ما استقرت عليه أصلا في هذا الباب، جاء في (شرح التسهيل): "وأشار بقوله: وقد يُجزم مُسبَّب عن صلة (الذي) تشبيها بجواب الشرط إلى ما أُنشد ابن الأعرابي من قول الشاعر [من الطويل]:

ولا تَحْفِرَنْ بئرًا تُريد بها أخًا فإنّكَ فيها أنْتَ مِنْ دونِه تقعْ
كَذَاكَ الذي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصبْه على رغمٍ عَوَاقِبُ مَا صنعْ(٢)"(٣)

وظاهرٌ أنَّ الجزم– إن وقع – يقع على شبه الجواب.

وإذا كانت (الذي وفروعها) محمولة في مشابهة الشرط على (مَنْ وما) الشرطيتين، فإن غياب الجزم– وهو قرينة الإعراب الأصلية على الشرط– على أي وجه مع اقتران الجواب (أو شبهه) بالفاء، يُجيز في (مَنْ، وما) الموصولية والشرطية(٤) على ظاهر اللفظ، والموصولية– مع اقتران الجملة الثانية بالفاء أو جزم

(١) ينظر، الأمالي النحوية: ٤/ ١٤٦.
(٢) البيت لتميم بن مقبل، ينظر معجم شواهد العربية: ٢٦٨.
(٣) شرح التسهيل: ٨٣/٤، وينظر، همع الهوامع: ٣٢١/٤.
(٤) ينظر، الدر المصون: ١/ ٤٥٦، ٤٥٧.

الجواب تَسمُّحًا وشذوذًا- تسلكها في (التركيب شبه الشرطي)، ويتحقق غياب قرينة الشرط الإعرابية (أي: جزم فعل الشرط) على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون فعل الشرط ماضيًا كقوله تعالى: (فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ) [البقرة: ١٧٨].

جاء في البحر المحيط: "وارتفاع (مَنْ) على الابتداء وهي شرطية أو موصولة"(١)، "والفاء في قوله (فاتباع) جواب الشرط إن كانت (مَنْ) شرطًا والداخلة في خبر المبتدأ إن كانت موصولة"(٢). وهذا الوجه هو الأكثر ورودًا في القرآن الكريم.

الثاني: أن يكون فعل الشرط مضارعًا مسبوقًا بـ(لم)، كقوله تعالى: (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴿٤٤﴾) [المائدة: ٤٤]

فـ(مَنْ) في الآية الكريمة تحتمل- على ظاهر التركيب- الشرطية والموصولية(٣).

الثالث: أن يكون في موضع فعل الشرط شِبْه جملة كقوله تعالى: (وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ) [النحل: ٥٣].

جاء في الدر المصون: "يجوز في (ما) وجهان:

أحدهما: أن تكون موصولة، والجار والمجرور صلتها، وهي مبتدأ، والخبر قوله (فَمِنَ ٱللَّهِ) والفاء زائدة في الخبر لتضمن الموصول معنى الشرط، تقديره: والذي استقر بكم...

(١) البحر المحيط: ١٥/٢.

(٢) المرجع السابق: ١٧/٢.

(٣) ينظر، التحرير والتنوير: ١١٥/٥، ١١٦.

والثاني: أنها شرطية، وفعل الشرط بعدها محذوف وإليه نحا الفراء[١]، وتبعه الحوفي وأبو البقاء[٢]. قال الفراء: (التقدير: وما يكن بكم)"[٣].

وقد مال أكثر المفسرين والنحويين إلى ترجيح موصولية (ما) في الوجه الثالث لافتقاد فعل الشرط، إذ "لا يحذف فعلٌ إلا بعد (إنْ) خاصة في موضعين:

أحدهما: أن يكون في باب الاشتغال، نحو: (وَإِنْ أَحَد مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ) [التوبة: ٦]، لأن المحذوف في حكم المذكور.

والثاني: أن تكون (إنْ) متلوة بـ(لا) النافية، وأن يدل على الشرط ما تقدمه من الكلام كقوله [من الوافر]:

فطلِّقْهَا فلستَ لها بِكُفْءٍ وإلَّا يعلُ مفرقكَ الحسامُ[٤]

أي: وإن لا تطلقها..."[٥].

يرى النحاة– إذن– أن لا تسَمُّح في ذِكْر الفعل بعد أدوات الشرط المحمولة على (إنْ) للحكم بشرطيتها، أَمَّا في (التركيب شبه الشرطي المتصدِّر بموصول) فيكفي رائحة الفعل في شبه الجملة إذ لا مناص من معنى الحدث لتتحقق السببية؛ ولهذا

(١) ينظر، معانى القرآن: ٢/ ١٠٤، أقول: وقد أجاز الفراء الوجهين جميعًا بلا ترجيح لأحدهما، يقول: "(ما) في معنى جزاء ولها فعل مضمر، كأنك قلت: (ما يكن بكم من نعمة فمن الله)، لأن الجزاء لابد له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر... ولو جعلت (ما بكم) في معنى (الذي) جاز ...". [المرجع السابق: ٢/١٠٤، ١٠٥].

(٢) ينظر، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٩٨. أقول: وقد أجاز أبو البقاء الوجهين جميعًا.

(٣) الدر المصون: ٧ /٢٣٨.

(٤) شعر الأحوص الأنصاري: ١٨٤.

(٥) شعر الأحوص الأنصاري: ٢٣٨/٧، ٢٣٩، وينظر، المسائل الشيرازيات: ٤٩١، ٤٩٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥١، ٥٥٢.

قرر النحاة "أن جملة الشرط لا تكون اسمية"[١]، ذلك أنَّ "(الفاء) لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسميَّة لعدم شبهه حينئذٍ باسم الشرط"[٢].

ورغم ذلك فإن العربية لم تعدم شاهدًا لخرْق هذا الأصل في قول الشاعر [من الكامل]:

خَالِي لَأَنْتَ ومَنْ جَريرٌ خَالُه يَنَلِ العَلاءَ ويُكرِمِ الأَخْوَالَا[٣]

يقول الصبان: (ينلْ... ويكرمْ...) خبر (مَنْ)، وجزمهما- وإنْ كانت (مَنْ) موصولة- إجراء لها مجرى الشرطية، وحَرَّكهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين"[٤]. وقد اغتنى (شِبْه الجواب: ينل) بالجزم عن الفاء.

وإذا كان افتقاد (الفعل) الذى يلي (ما) في الحالة الثالثة قد رجَّح (الموصولية) فإن الترجيح في الحالتين الأُولَيَيْنِ أبعد منالًا لاستيفاء التركيب- في ظاهر اللفظ- ما يصلح به للشرطية والموصولية.

وقد اعتمد أهل اللغة والنحو من المفسرين في ترجيحهم بين الأمرين معيارين أساسين:

الأول: تركيبيّ شكليّ، بالنظر في سياق الآيات الكريمة فإذا بدا استعمال الاسم الموصول (الذي وفروعه) سابقًا أو تاليًا لـ(مَنْ، مَا) المتنازع فيها رجَّحُوا الموصولية انسجامًا لسياق الآيات.

---

(١) مغني اللبيب: ٢/٢٩٦.

(٢) المرجع السابق: ٢/ ٢٩٦.

(٣) ينظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني [المتن]: ١/ ٣٢٨. البيت غير منسوب، ينظر معجم شواهد العربية: ٣٥٣.

(٤) المرجع السابق: ١/ ٣٢٨.

الثاني: معيار دلالـيّ، هو الخصوص أو العموم، فالأول يرجح الموصولية المُشْرَبة معنى الشرط إذ هو نوع تخصيص، والثاني يرجح الشرطية المحضة التي تعني- فيما تعني-:

١. "إثبات مضمون الجملة ونفي مضمون عكسها، كما هو مدلول الشرط غالبًا"(١)، وهذا غير متحقق- دلاليًّا- في شبه الشرط.

٢. أصالة السببية، ذلك أن "مفهوم السببية أصل نحويٌّ في التركيب الشرطي، وليس أصلا في معنى الاسم الموصول، بل يستفاد فيه من السياق أحياناً، وترد (الفاء) زائدة في خبره أحيانًا لتحقيق ذلك"(٢).

٣. أصالة الجزم لفعل الشرط في اللفظ أو التقدير، بما "يفيد الجزم بتحقُّق المضمون، وهو مفقود في التركيب الموصولي"(٣).

ولم يخل الأمر من نزاع بين أهل اللغة والنحو في تطبيق هذين المعيارين، على أن المعيار الدلالي كان أغدق ثمرًا لما فيه من اتصال بروح المعنى التى تتَلَبَّس التركيب، ومن شواهد ذلك قوله تعالى:

(١) (قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعاً ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ۝٣٨) [البقرة: ٣٨].

جاء في الدر المصون: "و(مَنْ) يجوز أن تكون شرطية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولة، ودخلت (الفاء) في خبرها تشبيهًا لها بالشرط"(٤).

---

(١) المفصل في تفسير القرآن الكريم: ٩٩٥.

(٢) المرجع السابق: ٩٥٥.

(٣) المرجع السابق: ٩٥٥.

(٤) الدرّ المصون: ١/ ٣٠٢.

ويرجح السمين الحلبيّ أن تكون (مَنْ) "موصولة، وهو أَوْلَى لمقابلته بالموصول في قوله: (وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ)[1] " [2].

أَمَّا الطاهر بن عاشور فيرجح الشرطية "اختصاراً للمسافة"[3] التي تكلّفنا الحمل على الشرط مع أن شروطه التركيبية متحققة وكذا الدلالية بحصول "معنى الشرط من مفهوم قوله: (فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴿٣٨﴾) فإنه بشارة يؤذن مفهومها بنذارة مَنْ لم يتبعه"[4]، وهو ما يعبر عنه الدكتور فخر الدين قباوة بـ"مفهوم نفي العكس"[5]، أي: "إثبات مضمون الجملة ونفي مضمون عكسها" كما مَرَّ فإذا "جاء في الكلام بعد الشرط ما يفيد العكس أيضًا، كان في كل منهما توكيد لمضمون الآخر"[6]، وذا أقوى في ترجيح الشرطية كما في قوله تعالى: (وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ) [الحشر: ٧]. وقوله تعالى: (فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ) [البقرة: ٢٤٩]. ومعنى السببية والترتيب في كل ذلك ونحوه مما لا خلاف فيه.

(٢) (بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴿٨١﴾) [البقرة: ٨١]

"(مَنْ كسب): في (مَنْ) وجهان.

---

(١) الآية التالية، وهي قوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴿٣٩﴾) [البقرة: ٣٩].

(٢) الدرّ المصون: ١/ ٣٠٣.

(٣) التحرير والتنوير: ١/ ٤٢٧

(٤) المرجع السابق: ١/ ٤٣٠

(٥) المفصل في تفسير القرآن الكريم: ٨٦.

(٦) المرجع السابق: ٩٩٥.

أحدهما: هي بمعنى الذي.

والثاني: شرطية، وعلى كلا الوجهين هي مبتدأة"[١].

والفاء في (فأولئك) إمَّا لتضمين المبتدأ معنى الشرط على الأول، وإمَّا فاء الجواب على الثاني، ويرجِّح السمين الحلبي أن تكون (مَنْ) "موصولة، ويؤيد ذلك لديه "ذكر قسيمها موصولاً وهو قوله: (وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ) [٢]"[٣]. وهذا– كما هو ظاهرٌ– ترجيحٌ شكليٌّ لا ينفذ إلى روح التركيب.

أَمَّا فخر الدين الرازي فيقطع بالشرطية؛ لأن (مَنْ) هنا تفيد العموم[٤] يؤكد ذلك– في مستوى التركيب كما يذهب الطاهر بن عاشور– أن ذكر (بلى) قبلها "مؤذنة بجملة محذوفة دل عليها تعقيب (بلى) بهذا العموم، لأنه لو لم يرد به أن المخاطبين من زمر هذا العموم لكان ذكر العموم بعدها كلامًا متناثرًا"[٥].

كما أن العطف بقوله (وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ) يقتضي الحكم بالخلود في النار الوارد في الجواب، وهذا أليق بتعاقدية الشرط المحض الذي يقتضي استحقاق الجواب بالشرط بما ينطوي عليه ذلك من معنى الترتُّب والسببية، كما يتضمن "مفهوم نفي العكس" الوارد في قوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٢.

(٢) الآية الكريمة التالية: (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨٢) [البقرة: ٨٢].

(٣) الدرّ المصون: ٣٠٣/١.

(٤) ينظر، روح المعانى: ٥٦٨/٣.

(٥) التحرير والتنوير: ٥٦٣/١.

أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴿٨٢﴾) [البقرة: ٨٢] فالآية "تذييل لتعقيب النذارة بالبشارة"(١) كما يذهب الطاهر بن عاشور.

ونظير الآية السابقة قوله تعالى: (بَلَىٰۚ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴿١١٢﴾) [البقرة: ١١٢] وفي مقابلتها بقوله تعالى: (بَلَىٰۚ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ...) [البقرة: ٨١] كمالٌ بتحقيق مضمون الجملة ونفي مضمون عكسها، قوله تعالى: (مَنۡ أَسۡلَمَ) جملة مستأنفة عن (بلى) لجواب سؤال مَنْ يتطلب كيف نقض نفي دخول الجنة عن غير هذين الفريقين أريد بها بيان أن الجنة ليست حكرة لأحد ولكن إنما يستحقها من أسلم إلخ، لأن قوله: (فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ) هو في معنًى له دخول الجنة، وهو جواب الشرط، لأنَّ (مَن) شرطية لا محالة"(٢)، والله– تعالى– أعلى وأعلم.

(٣) (إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴿٤٤﴾) [المائدة: ٤٤].

جاء في (الدر المصون): "(وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم) يجوز في (مَنْ) أن تكون شرطية، وهو الظاهر، وأن تكون موصولة، و(الفاء) في الخبر زائدة لشبهه بالشرط"(٣).

ويبدو الخصوص والعموم في الآية الكريمة حدًّا فاصلا بين الموصولية والشرطية، فإذا كان "المراد بـ(وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم)، هنا خصوص اليهود... تكون (مَنْ)

(١) التحرير والتنوير: ٥٦٣/١.
(٢) المرجع السابق: ٦٥٦/١.
(٣) الدر المصون: ٢٨١/٤.

موصولة، وهي بمعنى لام العهد"[١]، وقد ضَعَّف أبو حيان هذا الرأي، لأنَّ "العِبْرَة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"[٢]، فظاهرُ الآية الكريمة "العموم فيشمل هذه الأمَّة وغيرهم ممن كان قبلهم، وإن كان الظاهر أنه في سياق خطاب اليهود، وإلى أنها عامة في اليهود وغيرهم ذهب ابن مسعود وإبراهيم وعطاء"[٣]، "فـ(مَنْ) شرطية، وتَرْكُ الحكم مجمل بيانه في أدلَّة أُخَرَ، وتحت هذا الرأي حالة أخرى، وهي التزام أن لا يحكم بما أنزل الله في نفسه كفعل المسلم الذي تقام في أرضه الأحكام الشرعية فيدخل تحت محاكم غير شرعية باختياره، فإنَّ ذلك الالتزام أشدُّ من المخالفة في الجزئيات، ولا سيما إذا لم يكن فعله لجلب منفعة دنيوية"[٤].

والشرطية– بحكم العموم المشار إليه– أرجح وأنفذ إلى روح التركيب، ويسري ذلك– والله أعلى وأعلم– على نظائر الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة: ٤٧]، فالعِبْرة في كل ذلك– كما قرر أبو حيان– بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

على أنَّ هذا الترجيح ليس على إطلاقه، لأنَّ التعامل مع الآيات الكريمة وفقًا لأسباب نزولها في سياق الحادثة التاريخية المقصودة يُلْزِمنا معنى الخصوص قَيْدًا لا مناص منه، وذا يقتضي حَمْل (مَنْ) على الموصوليَّة– حينئذٍ– على أعيان قوم.

---

(١) التحرير والتنوير: ٥/١١٥.

(٢) البحر المحيط: ٣/٥٠٥.

(٣) المرجع السابق: ٣/ ٥٠٤.

(٤) التحرير والتنوير: ٥/١١٦.

ومن هنا يبدو بلاغة استعمال (مَنْ) ومثيلها في هذا الموضع ونظائره بحيث تكون أوْعب لتعدد التأويل، وأقدر على احتمال هذه الأوجه دون خروج على مقتضى اللفظ.

(٤) (وَمَآ أَصَـٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ) [آل عمران: ١٦٦] ما: شرطية أو موصولة ضمنت معنى الشرط، والفاء في (فبإذن الله) مقترنة بجواب الشرط وجوبًا في الحالة الأولى أو زائدة في شبه الجواب في الثانية. والجملة في الحالين على تقدير: (فهو بإذن الله)[١].

ورجَّح الألوسي الموصولية، لأنَّ وجه السببية ليس بظاهر، فالآية من قبيل (وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ) [النحل: ٥٣][٢] وإلى مثل هذا ذهب الطاهر بن عاشور[٣].

وفي الحَمْل على الشرطية في مذهب بعض النحاة إشكالٌ، لأن فعل الشرط (أَصَابَكُمْ) "ماضٍ في المعنى لأن القصة ماضية"[٤]، "وأجابوا عنه بأنه يُحمل على التبيين، أى: (وما يتبين إصابته إياكم) كما تأولوا: (وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ) [يوسف: ٢٦] أي: إن تَبَيَّنَ هذا، وهذا شرط صريح"[٥].

ورأى السمين الحلبي أنه إذا "صحَّ هذا التأويل فلتجعل (ما) هنا شرطًا صريحًا، وتكون (الفاء) داخلة وجوبًا لكونها واقعة جوابًا للشرط"[٦].

---

(١) ينظر، الدرّ المصون: ٣/ ٤٧٤، ٤٧٥.

(٢) ينظر، روح المعاني: ٣٢٩/٢.

(٣) ينظر، التحرير والتنوير: ٢٨٠/٣.

(٤) الدرّ المصون: ٤٧٤/٣.

(٥) المرجع السابق: ٤٧٤/٣، وينظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٣٤٩.

(٦) المرجع السابق: ٣/ ٤٧٥.

ولا تتحقق السببية– كما يذهب ابن عطية– إلا على معنى "(وما أَذِنَ الله فيه فهو الذي أَصَابكم)، لكن قَدَّم الأهم في نفوسهم والأقرب إلى حِسِّهم"[١]، وقد قَوَّى السمين الحلبي هذا التأويل، لأنَّ "الإصابة مترتبة على الإذن من حيث المعنى"[٢]، ورأى الدكتور فخر الدين قباوة أنَّ "ما ذُكِر من عكس السببية في هذه الآية يؤيد الشرطية أيضًا، لأنه مبنيٌّ على القلب للتركيب بجعل الجواب سببًا لا مسبَّبًا، مبالغة في التوكيد والتحقيق"[٣].

النمط الثاني: نكرة عامة موصوفة بفعل أو شبهه.

قَيَّد النحاة النكرة في هذا النمط بالعموم لتكون صالحة لمشابهة الشرط ومن أمثلتهم الشائعة في هذا الباب:

١. رجلٌ يقول الحق فهو أحب إليّ من قائل الباطل[٤]، ونفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخيب [٥].
٢. رجلٌ عنده حزم فسعيد[٦].
٣. عبدٌ لكريم فما يضيع[٧].

قد يبدو لبادرة النظر تكلُّفُ مثل هذه التراكيب وبُعْدُها عن طبع العربية السيَّال، على أن بعض التأمل قد يكشف لنا أنَّ أمثال هذه التراكيب ابنة كلام مطويٍّ وسياقٍ مخفيٍّ لو أُحْضِرت بعض روحه لَجَلَّي بهاء المعنى وأوفي لنا الكيل، فهذا مثال الفرَّاء

(١) الدر المصون:٣/ ٤٧٥.
(٢) المرجع السابق:٣/ ٤٧٥.
(٣) المفصل في تفسير القرآن الكريم: ٩٥٥.
(٤) معاني القرآن: ٢/ ١٠٥.
(٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٤٥.
(٦) المرجع السابق: ١/ ٢٤٥.
(٧) المرجع السابق: ١/ ٢٤٥.

(رجلٌ يقول الحق...) كأنما قيل؛ تنديدًا في وجه قائل للباطل علت بين القوم مكانته، واستنهاضًا لرجل يصدع بالحق وإن كان بين الناس مغمورًا مجهولاً لا يؤبه له. إذن فما أحرى العموم أن يتصدر وجه الكلام تعريضًا! ولو قَرَنّا المتصدِّر المجهول بـ(فاءٍ) لاستدعت سياقًا نَصَّيًّا وغير نصيٍّ يصلُنا بحياة اللغة وأهلها. فكأن المعنى بناء على كلام سابق: (... فرجل يقول الحق- مهما كان بينكم مغمورًا – فهو أحب إليّ من قائل الباطل وإن كان بينكم سيّدًا)، أو (مهما كان شأنكم أيها القوم من خضوع ومذلة فرجل يقول الحق هو أحبُّ إليّ من قائل الباطل)، كأن (الفاء) أُزِيحَتْ من صدر الجواب لتتوسط بين (المبتدأ النكرة العامة) و(خبره) مؤذنة بمعنى الشرط ومؤكدة له باعتبار الزيادة، وليس هذا التأويل مجافيا لطبع العربية، إذ هو نسق شائع في مستويات أخرى من التركيب ألمح إليه بعض النحاة واستقصاه بعض أهل التفسير في مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣] كما سيأتي بيانه وتفصيله.

أقول: وبمثل هذا الاستدعاء تبدو سائر الأمثلة المذكورة ضمن هذا النمط ذات نسب وثيق بطبع العربية يزيل عنها وصمة التكلُّف وتهمة التصنُّع.

النمط الثالث: (كل) مضافة إلى موصول أو نكرة موصوفين بفعل أو شبهه.

قد مر أن المضاف إلى (الموصول) "لا يُشترط فيه أن يكون لفظ (كل) وما بمعناها كـ(جميع) [(١)]"، ومن شواهده المصدَّرة بـ(كُلّ) قول النبيّ- ﷺ-: "كُلُّ مَا أُدِّيَتْ زَكَاتُهُ وَإِنْ كَانَ تَحْتَ سَبْعِ أَرْضِينَ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ، وَكُلُّ مَالٍ لاَ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ فَهُوَ كَنْزٌ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ"[(٢)]. وقوله- ﷺ-: "كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلاَةِ

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: ١/ ٣٤٨.

(٢) السنن الكبري: ٤/ ٨٢، وقد ورد الحديث الشريف مختصرًا في البحر المحيط، ونصه: "قال رسول الله- ﷺ-: كُلُّ ما أديت زكاته فليس بكنز". [البحر المحيط: ٣٨/٥]

فَهُوَ حَرَامٌ"[١]. وقوله- ﷺ-: "كُلُّ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَلَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ"[٢]، وجاء في (الفائق): "وفي الحديث: كُلُّ ما أَنْهَرَ الدمَ فَكُلْ، ليس السِّنَّ والظُّفْرَ"[٣]، ومثلُ هذا التركيب شائعٌ في الأحاديث النبوية الشريفة، وظاهرٌ أنَّ بابها العموم وإطلاق الأحكام.

كما جرت على نَسَقِه عفوًا أقلام العلماء الثقات، ومنه قول الزمخشري: "كُلُّ مَنْ دخل في حرمة لا يسوغ هتكُها فهو مُحرَّمٌ"[٤]، وما ورد في (شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك): "وقال ابن عبد البر: كُلُّ مَنْ أحدث في الدين ما لا يرضاه الله فهو من المطرودين عن الحوض..."[٥]. وجاء في (سنن البيهقي الكبرى): "وكان شيخنا أبو عبد الله الحافظ- رحمه الله- يقول: كلُّ مَنْ قال ذلك فقد أخطأ"[٦]. وورد في (صحيح ابن حبّان): "ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِ اللَّهِ حُكْمًا لَيْسَ مَرْجِعُهُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ"[٧].

أَمَّا "المضاف إلى النكرة الموصوفة بما ذُكر فيشترط أن يكون لفظ (كل) وما بمعناها"[٨]، "نحو: كلُّ رجلٍ عنده حزمٌ فسعيدٌ، وكلُّ عبْدٍ لكريمٍ فما يضيع، وكلُّ نفسٍ تسعى في نجاتها فلن تخيب"[٩]. ومما يلفت النظر في نصِّ الصبَّان قوله (وما

(١) صحيح مسلم: ٣/ ١٥٨٥.
(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣/٢٦٩.
(٣) الفائق في غريب الحديث: ٣/٣٣٩.
(٤) المرجع السابق: ١/٣٣٨.
(٥) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ١/٩٨.
(٦) سنن البيهقي الكبرى: ٢/٣٦٧.
(٧) صحيح ابن حبان: ١/٢٠٩.
(٨) حاشية الصبان على شرح الأشمونى: ١/ ٣٤٨.
(٩) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٤٥.

بمعناها) التى يُقصد بها (جميع ونحوها) ذلك أن لفظ (جميع)– وإن كانت بمعنى (كُلّ)– لا تليق بمثال واحد مما أورده النحاة في هذا النوع، فضلا عن أن يكون لها شاهدٌ معتبرٌ في كلام العرب. ولعلَّ ذلك يرجع إلى أنَّ كلمة (جميع) تضاف إلى الجمع ومجيئه نكرةً موصوفةً مما تأباه السليقة ويستثقله اللسان وينكره المعنى، لأنَّ الاستغراق بالتنكير ألصق بالمفرد من الجمع، كما أنَّ العموم في المفرد النكرة أمكن وأليق بمشابهة عموم الشرط.

بَيْدَ أنَّ تَصَدُّرَ (كل) هذا التركيب قبل (النكرة العامة) يمنحه حصانة الاستقلال بأن يُساق نسيجَ وحدِه، غير مفتقر– في ظاهرة التركيب– إلى سياقٍ نصيٍّ سابق يصله بطبع العربية، لذا لا يستشعر المتلقي جفاءً في مثل هذه التراكيب حين يُبْتدأ بها أو تساق منفردة، بخلاف استعمالها مبدوءة بـ(النكرة العامة) على نحو ما مر في النمط الثاني.

ومما ورد في هذا الباب قوله– ﷺ–: "كُلُّ صَلاَةٍ لاَ يُقْرَأُ فِيهَا، فَهِيَ خِدَاجٌ، ثُمَّ هِيَ خِدَاجٌ، ثُمَّ هِيَ خِدَاجٌ"(١)، وقد جرت بهذا التركيب أقلام العلماء في مصنفاتهم عفوًا في معرض إطلاق الأحكام، ومنه ما ورد في (فتح الباري): "وقال الإمام أحمد: كُلُّ حَدِيثٍ رُوِيَ فِي صَلاةِ الخَوْفِ فَهُو صَحِيحٌ"(٢)، وقول الزمخشري: "كلُّ قول أو فعل يستفحش ويحق بالاجتناب فهو قاذورة"(٣)، وقوله أيضًا: "وكلُّ شيءٍ كانت له

(١) مسند الإمام أحمد ابن حنبل: ٢/٢٠٤، وجاء الحديث الشريف في [الفائق في غريب الحديث: ١/٣٥٦]: "كُلُّ صلاة ليس فيها قراءة فهي خِدَاج"، كما رُوي في [مسند الإمام أحمد ابن حنبل: ٢/٢٥٠] بوضع (مَنْ) موضع (كل): "مَنْ صَلَّى صَلاَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْكِتَابِ، فَهِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ، هِيَ خِدَاجٌ، غَيْرُ تَمَامٍ"، وورد في [لسان العرب، خدج: ٤/٣٣]، "الأصمعي: الخِداج: النقصان".

(٢) فتح الباري: ٦/١١.

(٣) الفائق في غريب الحديث: ٣/١٦٩.

صلابة ومتانة فالقطعة منه لِيطَة"[1]، وجاء في البحر المحيط: "وقال ابن عباس: كُلّ امرأةٍ تَزَوَّجَهَا أبوك دَخَلَ بِهَا أو لَمْ يَدْخُل، فَهِيَ عَلَيْكَ حَرَامٌ"[2]، ووردَ في مسند أبي يعلى: "كُلُّ شَاةٍ وَلَدَتْ عَلَى غَيْرِ لَوْنِهَا فَلَكَ وَلَدُهَا"[3]،... ومثله كثير.

ورغم تواطؤ النحاة في مصنفاتهم على تقييد (النكرة المسبوقة بـ"كُلّ") بفعلٍ أو شبهه، فإنَّ بعض الشواهد المعتبرة في كلام العرب خالفت هذا الشرط على وجه من الوجوه، كقول الشاعر [من الخفيف]:

كـلُّ أمـرٍ مباعدٍ أو مدانٍ فمنـوطٌ بحكمـةِ المُتَعَـال[4]

على أن الوصف (مُبَاعِد)– وهو اسم فاعل– لا يخلو من رائحة الفعل بل من بنيته ومعناه.

وأبعد من ذلك في مشابهة الفعل– في مذهب النحاة– قول النبي– ﷺ–: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ"[5] على أنَّ الكلام لم يخلُ من فعلٍ (لا يبدأ) وإن تأخر موضعه، فضلا عن أن الصفة (ذي بال) –وإن جاءت جامدة– لا تخلو من شبهة الوصفية. والوصف– ولو مؤولا بمشتق– غير مقطوع النسب برائحة الفعل، إذ الوصف الجامد يعمل باتفاق النحاة، والعمل مرجعه للفعل ذي الأصالة في ذلك كما هو معلوم.

(١) الفائق في غريب الحديث: ٣/٢٢٠.

(٢) ينظر، البحر المحيط : ٣/٢١٦، وروح المعاني: ٢ /٤٥٤، وسنن البيهقي الكبرى: ٧/١٦٠.

(٣) مسند أبي يعلى: ٥/٢٨٦.

(٤) ينظر، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٤٦، البيت غير معروف قائله، وقد رُوي الشاهد في (حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٣٤٨)، بإثبات الياء:

كل أمر مباعد أو مداني فمنوط بحكمة المتعالي.

(٥) صحيح ابن حبّان: ١/ ١٧٣، وينظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٣٤٨.

وأكثر مجافاة لرائحة الفعل أن تضاف (كُلّ) "إلى غير موصوف، نحو ما جاء في الأخبار المأثورة عن بعض السلف، وهو: ... كُلُّ نعمة فمن الله"[(١)]. والظاهر أن الكلام على معنى (كُلُّ نعمةٍ تصيبكم فمن الله)، وإلا فإنَّ معنى السببية معدوم، لأنَّ أصل الأسباب أن تكون بالأفعال لا بالجوامد[(٢)]، ولذا جزم سيبويه بأنك لو "قلتَ: كلُّ رجلٍ فله درهمان كان محالًا، لأنه لم يجئ بفعلٍ، ولا بعملٍ يكون له جواب"[(٣)].

وقد خالف الرضيُّ سيبويه في ذلك، يقول: "وقد تدخل الفاء على خبر (كل) وإن كان مضافا إلى غير موصوف، نحو: (كل رجل فله درهم)، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام.

وكذا إن كان مضافًا إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو: (كُلّ رجلٍ عالمٍ فله درهم)"[(٤)].

وقد وافق قول الرضي ما جاء في المأثور على نحو ما مرَّ، كما يُسْتَأْنَسُ فيه أيضًا بما ورد في (الموطأ): "وقال مالك: كُلُّ ذاتِ رَحِمٍ فَوَلَدُها بِمَنْزِلَتِهَا"[(٥)]. وقد صرَّح البركوي بجواز إضافة (كُلّ) إلى نكرة غير موصوفة مستصوبًا نحو (كل رجل فله درهم)[(٦)].

وغنيٌّ عن البيان أن الأنماط الثلاثة للتركيب شبه الشرطي تتفق في كون صدرها (مبتدأ) فيه دلالة العموم والشياع، فضلا عن اقتران الخبر بـ(الفاء) الزائدة المؤذنة بتضمين التركيب معنى الشرط. ومن ثم يتنزَّل (المبتدأ وما يتصل به= شِبه

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٤٦.
(٢) شرح المفصل: ١١/٥.
(٣) الكتاب: ٣/ ١٠٢.
(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٦٥/١.
(٥) موطأ الإمام مالك: ٢ /٨١٠.
(٦) ينظر، إظهار الأسرار في النحو: ١٠٢.

الشرط) في (الشرط المحض) منزلة (الأداة وفعل الشرط)، ويتنزل (الخبر المقترن بالفاء الزائدة= شِبْه الجواب) منزلة (جواب الشرط) الذي ينوب مناب (جواب الشرط) في (الشرط المحض) بمصطلح الجرجانيّ.

كما تتفق الأنماط الثلاثة في أن (شِبه جوابها) لا يُجْزَم على جهة الأصل[١]، وإن أجازه "الكوفيون تشبيهًا بجواب الشرط، فيقال: الذي يأتيني أحسنْ إليه، وَكُلُّ رجلٍ يأتينى أكرمْه، واختاره ابن مالك"[٢]. ولا إنكار لما ورد في كلام العرب شاهدًا على الجزم، لكن القياس يأباه ليبقي محصورًا في حيز السماع.

بقي أن نشير إلى أنَّ هذا النوع من التراكيب شبه الشرطية بأنماطه المذكورة هو الأقرب تركيبًا ودلالة إلى الشرط المحض أو المعياريّ[٣]، ولأجل ذلك لم يمتنع بعض (شِبه الشرط) من الجزم فيما ذُكِرَ ولو مسموعًا نادرًا.

النمط الرابع: الاسم الجامد المضمن معنى الصفة:

قرر سيبويه وسائر النحاة– عدا الأخفش– أنَّ (الفاء) الزائدة للإشعار بالشرط لا تدخل "على خبرٍ غير ما ذكرنا من المبتدآت"[٤]، وعلى هذا الوجه يمتنع قولنا: (زيد فمنطلق) أو (زيد فله درهم)[٥]، لسببين:

الأول: أن المبتدأ معَيَّن، وهذا يناقض معنى العموم اللازم للشرط وشِبهه.

---

(١) يقول السيرافي [٣/ ٣١٠]: "(الذي) لا تعمل في الشرط والجزاء فتجزم، وإنما يحمل على المجازاة في المعنى لجواز إبهامها، ولأنها توصل بالفعل وما جرى مجراه، فتشبه بالشرط والجزاء".

(٢) همع الهوامع: ٤/ ٣٢١، وينظر، شرح التسهيل: ٤/ ٨٣، والكتاب: ٣/ ١٠٢.

(٣) (الشرط المعياري) هو مصطلح الباحث.

(٤) ينظر، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب: ٢٦٥/١، والكتاب: ١٣٩/١، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٩٢/١، ٤٩٣.

(٥) هو مثال سيبويه في [الكتاب: ١٣٩/١].

الآخر: افتقاد الفعل أو شِبْهه في (شبه الشرط)[1]، وبذلك لا وجود لمعنى السببية التى لا سبيل إليها بغير الفعل أو شبهه ولو تقديرًا، لذا أَوَّلَ سيبويه قول الشاعر [من الطويل]:

وقَائِلةٍ خَوْلَانُ فانكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا[2]

على تقدير: "هذه خَوْلَانُ، فلذلك أدخل (الفاء)"[3].

ولكن ثمة سؤال: ماذا لو ضُمِّن هذا المبتدأ الجامد معنى الصفة؟

إننا حينئذٍ إزاء نوع عموم، إذ الصفة من خصائصها الشيوع، كما أن السببية حاضرة بشبهة الفعلية في معنى الصفة، ولذا رأى بعض أهل اللغة والنحو جواز "دخول (الفاء) في الخبر إذا كان في المبتدأ معنى يستحق به أن يترتب عليه الخبر، وإن لم يكن هناك موصولٌ كما في قوله: (وقَائِلةٍ خَوْلَانُ فانكِحْ فَتَاتَهُمْ) فإنَّ هذه القبيلة مشهورة بالشرف والحسن شهرة حاتم بالسخاء وعنترة بالشجاعة، وذلك معنى يستحق به أن يترتب عليه الأمر بالنكاح وعلى هذا يَقْوَى أمر دخول (الفاء) هنا كما لا يخفى"[4].

فإذا سَلَّمْنَا بصحة هذا التأويل ووجاهته- وهو كذلك- فإن ذا يعنى أنَّ كل

---

(١) القصد: (شبه الشرط) الذي ينزل منزلة (فعل الشرط).

(٢) البيت غير منسوب، ينظر معجم شواهد العربية: ٥٥٣. والأُكرومة: الفعلة الكريمة. والحيان: حي الأب وحي الأم، إذ الفتاة كريمة الطرفين. خلو: خالية من الزوج. كما هي: كعهدك من بكارتها.

(٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٩٣/١.

(٤) روح المعاني: ٥٩/ ٢٧٥. كذلك يذهب البغدادي في [خزانة الأدب: ٤٥٥/١] إلى أنَّ "هذه القبيلة علة لأن يتزوج منهم ويتقرب إليهم، لحسن نسائها وشرفها. وفيه إشارة إلى ترتيب الحكم على الوصف"، على أن نص الألوسي المذكور أبينُ وأدلّ على الفكرة وأبعد مرمًى ولا شك.

مبتدأ جامد (عَلَمًا كان أو غير عَلَمٍ) ضُمِّن معنى الصفة جاز أن تقترن (الفاء الزائدة) بخبره إشعارًا بمعنى الشرط في التركيب. فغيرُ بعيد قولنا: (الرجل فَصَاهرْه) تعني أن من يتصف بسمات الرجوليَّة من شرف ومروءة ونبْل و... جدير بأن تصاهره، وظاهرٌ أن تضمين (الرجل) معنى الوصفية جعله عامًّا غير معيّن، وهو ما هيَّأه لتضمُّن معنى الشرط، بخلاف ما لو قصدنا رجلا معيَّنًا لعدم العموم وامتنع التركيب على (التضمين الشرطي)، وحينئذ يقدَّر له مبتدأ، فيقال: (هذا الرجل فصاهرْه). وهو تأويل سيبويه كما مر.

إذن قَصْدُ المتكلم هنا- وكذلك هو أبدًا- حَكَمٌ فصلٌ، وهذا مما يَحْسُنُ فيه قول الجاحظ: "ومن الكلام كلامٌ يذهب السامع منه إلى معاني أهله، وإلى قصد صاحبه"(١).

(١) البيان والتبيين: ٢/٢٨١.

المطلب الثاني

تقديم متعلقات الفعل المؤذنة بمعنى الشرط.

قَرَّرَ بعض أهل التفسير والبلاغة أن معنى الشرط قد يتحقق بطريق تقديم مُتَعَلَّقَات الفعل عليه. "وأصل ذلك أن الظرف والمجرور إذا قُدِّم على متعلَّقه قد يُشْرَب معنى الشرط فتدخل الفاء في جوابه"(١)، ويلحق بالظرف والمجرور "المفعول... وغير ذلك من المعمولات، مما يُقصد لزوم ما بعد (الفاء) له"(٢) على ما قرَّر سعد الدين التفتازاني وتبعه في ذلك الشريف الجرجاني(٣) يستوي في ذلك- على ظاهر التركيب- أنْ يتصدر الجملة (أَمَّا) أو لا، مع التسليم بوجوب (الفاء) في تركيب (أَمَّا) سواء أكانت الجملة التالية لها اسميَّة أم فعليَّة.

وقد نبَّه "برجشتراسر" على هذه العلاقة بين التركيبين، يقول: "وكذلك يدخل [أي: الفاء] بين كل جزء للجملة مقدَّم، وبين باقي الجملة، نحو: (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) [المدثر: ٤]. ومثل ذلك الفاء الواقعة في جواب (أَمَّا)، غير أنها أقوى في هذا المعنى من البقاء على حدتها، فالآية المذكورة يماثلها، مع ضم (أَمَّا) في أول الجملة: (فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩) [الضحى: ٩]، ومثل هذا نادر. والعادة أن يتلو كلمة (أَمَّا) مبتدأ جملة اسمية، نحو: (أَمَّا أنت فلم تُصَلِّ)... فـ(الفاء) في غير ما أوله (أَمَّا) ربما قيس بها على ما بأولها (أَمَّا)"(٤).

وتقدير (أَمَّا) في صدر الآية الكريمة (وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤) [المدثر: ٤] ونظائرها قد أشار إليه الشريف الجرجاني قائلاً: "وقد صرح بعضهم بأن كلمة (أَمَّا) مقدرة في

(١) التحرير والتنوير: ٢٧/١٠.

(٢) المطوَّل: ٣٦٩.

(٣) ينظر، المرجع السابق، (حاشية الجرجاني): ٣٦٨، ٣٦٩.

(٤) التطوُّر النحوي: ١٣٧.

أمثال هذه المقامَات"[1]، كما نبه عليه الرضي في تعليقه على قوله تعالى: (هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ) [ص: ٥٧] حيث يقول: "ويجوز أن يكون بتقدير (هذا كذا فليذوقوه)، وبمعنى: (أَمَّا هذا فليذوقوه)، على بُعْد التأويلات"[2].

وقد حمل سيبويه (أَمَّا) على معنى (مهما يكن من شيءٍ فـ...) مقَرّرًا لزوم (الفاء) لجملتها[3]. وهذا التأويل هو ما نجده لدى بعض المفسرين من علماء اللغة، فيعلق الزمخشري على قوله تعالى: (فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١) [الضُّحَى: ٩- ١١] قائلًا: "... فمهما يكن من شيءٍ وعلى ما خيلت فلا تنسَ نعمة الله عليك في هذه الثلاث"[4].

وإنْ غاب تقدير (أَمَّا) عن صدر الجملة فقد نجد معناها الذي أشار إليه سيبويه حاضرًا، ومن ذلك تعليق الطاهر بن عاشور على قوله تعالى: (وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ ۝٤٠) [البقرة: ٤٠] فيه مبالغة، لأن الفاء كما في هذه الآية مؤذنة بشرط مقدَّر، ولما كان هذا الشرط لا دليل عليه إلا الفاء تعيَّن تقديره عامًّا"[5]، " فالمعنى هنا: وأوفوا بعهدي أوفِ بعهدكم ومهما يكن من شيء فإياي فارهبوني"[6]، وكذا في

(١) المطوَّل، (حاشية الجرجاني): ٣٦٩.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٤٢/١.

(٣) ينظر، الكتاب: ٤/ ٢٣٥، ومعجم الحروف في كتاب سيبويه: ٨٤، ٨٥. يعلِّق الرضي على تفسير سيبويه قائلا: "وأمَّا تفسير سيبويه لقولهم: أمَّا زيد فقائم، بمهما يكن من شيء فزيد قائم، فليس لأن (أمَّا) (بمعنى) (مهما)، وكيف، وهذه حرف، و(مهما) اسم، بل قصده إلى المعنى البحت، لأن معنى (مهما يكن من شيء فزيد قائم): (إن كان شيء فزيد قائم)، أي: هو قائم البتة". شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٤٥/٧.

(٤) الكشاف: ٧٧٤/٤.

(٥) التحرير والتنوير: ١/ ٤٤٠.

(٦) المرجع السابق: ١/ ٤٤١.

قوله تعالى: (وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣) [المدثر: ٣] يقول: "ودخلت (الفاء) لمعنى الشرط كأنه قيل: مهما يكن من شيء فلا تدع تكبيره"(١).

والقيمة الدلالية لتقدير الشرط العام أن التعليق عليه "يستلزم تحقيق وقوع الجواب، لأن التعليق الشرطي بمنزلة ربط المسبَّب بالسبب فإذا كان المُعَلَّق عليه أمرًا محقق الوقوع لعدم خلو الحدثان عنه تعيَّن تحقيق وقوع المعلَّق"(٢).

وثمة فارق بالغ الأهمية بين (الفاء) الواقعة في الشرط المحض وهذا النوع من التراكيب شبه الشرطية، ذلك أن ما بعدها (فاء السببيَّة/ الجزاء) الواقعة موقعها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنها دليلٌ(٣) "على أنَّ ما بعدها من ذيول ما قبلها، فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها"(٤).

وأَمَّا إذا كانت (الفاء) "زائدة... أو واقعة في غير موقعها لغرض من الأغراض، كما في (وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣) [المدثر: ٣] وكالفاء الداخلة في جواب (أَمَّا) نحو: (فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ) [الضحى: ٩] فحينئذٍ جاز عمل ما بعدها فيما قبلها"(٥)، فأتاحت للتركيب درجة من الطواعية ليست للشرط المحض.

وظاهرٌ قوة الصِّلة بين التركيبين: (المبدوء بـ"أَمَّا" مَتْلُوًّا بمعمول الفعل، والذي يتصدَّره أحد معمولات الفعل)، إذ إن معالجة (الثاني) يستدعي نظيره الأول قياسًا سويًّا عند مَنْ يُرجِّح معنى الشرط فيه.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٠/ ٤٤١.

(٢) المرجع السابق: ٤٤١/١٠.

(٣) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٤٤٢.

(٤) المرجع السابق: ١/ ٤٤٢، وينظر، المرجع السابق: ١٣٠/٤، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٩٢/١، والكليات: ٥٧٠.

(٥) الكليات ٥٧٠، وينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٤٤٣.

إن إشارة بعض النحاة والبلاغيين إلى احتمال معنى الشرط بتقديم أحد معمولات الفعل عليه، قد وجدت صداها الأمثل لدى الطاهر بن عاشور في تعليقاته على هذا التركيب في آي الذكر الحكيم، ومن شواهد ذلك قوله تعالى:

(١) (وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا۝٧٩) [الإسراء: ٧٩].

جاء في التحرير والتنوير: "وقدّم المجرور المتعلِّق بـ(تَهَجَّد) على متعلَّقه اهتمامًا به وتحريضًا عليه. وبتقديمه اكتسب معنى الشرط والجزاء، فَجُعِلَ مُتَعَلَّقه بمنزلة الجزاء، فأدخلت عليه فاء الجزاء. وهذا مستعمل في الظروف والمجرورات المتقدمة على مُتَعَلَّقَاتِها. وهو استعمال فصيح"[(١)].

(٢) (فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ) [يونس: ٥٨]

يقول الطاهر بن عاشور: "... ولك أن تجعل الكلام استئنافًا ناشئًا مما تقدَّم من نعمة على المؤمنين بالقرآن. ولما قدّم المجرور، وهو: (بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ) حصل بتقديمه معنى الشرط وهذا كثير في الاستعمال كقوله تعالى: (وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ۝٢٦) [المطففين: ٢٦] وقول النبي- ﷺ- (فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ)[(٢)] وقوله (كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّ عَلَيْكُمْ) بجزم (تكونوا)، وجزم (يُوَلَّ)[(٣)]. فالفاء في قوله (فَبِذَٰلِكَ) رابطة للجواب، والفاء في قوله (فَلۡيَفۡرَحُواْ) مؤكدة للربط"[(٤)].

---

(١) التحرير والتنوير: ١٤/ ١٤٥.

(٢) إشارة إلى الحديث الشريف: "قال رجل للنبي- ﷺ- أجاهد. قال: لك أبوان. قال: نعم. قال ففيهما فجاهد" [صحيح البخاري، (٥٩٧٢) حسب ترقيم فتح الباري: ٣/٨].

(٣) لعل هذا الشاهد أقرب إلى روح الشرط المحض من حيث ترتيب فِعْلَيْه ترتيبًا شرطيًّا، فضلا عمَّا في (كما) من مقاربة لـ(كيفما).

(٤) التحرير والتنوير: ١١/١١.

قال الطيبي في توجيه (الفاءين) في الحديث الشريف: "(فيهما) متعلق بالأمر، قُدِّمَ للاختصاص، و(الفاء) الأولى جزاء شرط محذوف، والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط، أي: إذا كان الأمر على ما قلتَ فاختص المجاهدة بهما، فحُذف الشرط وعُوِّض منه تقديم المفعول المفيد الاختصاص ضمنًا. وقوله (فجاهدْ) جيء به مشاكلة"[1].

(٣) (وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴿١٣٠﴾) [طه: ١٣٠].

يقول الطاهر بن عاشور: "... ولك أن تجعل الكلام استئنافًا ناشئًا مما تقَدَّمَ من النعمة على المؤمنين بالقرآن (وَمِنْ) في قوله (وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ) ابتدائية متعلقة بفعل (فَسَبِّحْ)... وأدخلت (الفاء) على (فَسَبِّحْ)، لأَنَّه لمَّا قدّم عليه الجار والمجرور للاهتمام شابه تقديم أسماء الشرط المفيدة معنى الزمان، فعومل الفعل معاملة جواب الشرط"[2].

(٤) (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴿٣﴾) [المدثر: ٣]

يقول الطاهر: "ودخلت الفاء على (كَبِّرْ) إيذانًا بشرط محذوف يكون (كَبِّرْ) جوابه، وهو شرط عام إذ لا دليل على شرط مخصوص، وهُيِّئ لتقدير الشرط كقول النبي– ﷺ– (ففيهما فجاهد) يعني: الأبوين.

فالتقدير: مهما يكن شيء فكَبِّرْ ربَّك. والمعنى: أن لا يفتر عن الإعلان بتعظيم الله وتوحيده في كل زمان وكل حال، وهذا من الإيجاز. وجوَّز ابن جني[3] أن تكون (الفاء) زائدة قال: كقولك: زيدًا فاضرب، تريد: زيدًا اضرب"[4].

---

(١) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ٢/٦٩.

(٢) المرجع السابق: ١٦/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) ينظر، سر صناعة الإعراب: ١/٢٦٠، ٢٦٤.

(٤) المرجع السابق: ٢٩/٢٧٥.

ويؤكد الطاهر بن عاشور– محيلاً إلى الزمخشري– أنَّ "هاته (الفاء) مهما وجدت في الاشتغال دَلت على شرط عام محذوف، وإن (الفاء) كانت داخلة على الاسم فزحلقت على حكم فاء جواب (أَمَّا) الشرطية، وأحسب أن مثل هذا التركيب من مبتكر أساليب القرآن، ولم أذكر أني عثرت على مثله في كلام العرب"(١).

ولكن من أي جهة يتولد هذا المعنى الشرطي في مثل هذي التراكيب؟

يرى الطاهر بن عاشور أن "اعتبار الفاء مُشْعِرة بشرط مقَدَّر"(٢) قائم على "أنَّ غالب مواقع هاتِه (الفاء) المتقدم معها المفعول على مُدخلها أن تقع بعد نهي أو أمر يناقض الأمر والنهي الذي دخلت عليه تلك (الفاء)، نحو قوله تعالى: (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ) [الزمر: ٦٥] إلى قوله (بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ) [الزمر: ٦٦]، وقول الأعشى [من الطويل]:

وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيطَانَ وَاللَّه فَاعْبُدَا(٣)

فكان ما يتقدَّم هاته (الفاء) يتولد منه شرط في المعنى، وإن كانت (الفاء) مؤذنة بذلك الشرط وعلامة عليه فلأجل كونه مدلولاً عليه بدليلين: أصله وفرعه كان كالمذكور، كأنه قيل: (لئن أشركتَ ليحبطنَّ عملُك)، وفـ(إن كنت عابدًا شيئًا فالله فاعبد)، وكذا في البيت"(٤). ويُعقّب الطاهر قائلا: "وهذه فائدة لم يفصح عنها السلف فخذها ولا تخف"(٥).

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٤٤١.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٤٤١.

(٣) ديوانه: ١٣٧، هذا عجز البيت وصدره: [وذَا النُّصُبَ المنْصُوبَ لا تَنْسُكَنَّهُ]، وفي عجزه (الأوثان) بدل (الشيطان).

(٤) المرجع السابق: ١/٤٤١، ٤٤٢.

(٥) المرجع السابق: ١/ ٤٤٢

والحقّ أنَّ كلام بعض النحاة والمفسرين قبل الطاهر بن عاشور لم يخلُ من إلماح إلى هذا الضرب من التأويل الشرطي، فهذا ابن هشام يعلِّق على قوله تعالى: (إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦) [العنكبوت: ٥٦] متأوِّلا بتقدير الشرط: "أي: إنْ لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها"(١)، ويلفت القرطبي إلى ما في (الفاء) من إشعار بالشرط، يقول: "... و(الفاء) في قوله (فَإِيَّٰيَ) بمعنى الشرط، أي: إنْ ضاق بكم موضع فإياي فاعبدوني، لأن أرضي واسعة"(٢).

وللفكرة أصلٌ أبعد عند سلفنا من العلماء، إذ يقول الزجاج عند قوله تعالى: (وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ٣) [المدثر: ٣]: "ودخلت (الفاء) على معنى جواب الجزاء"(٣).

وللطاهر فضل التوسع في التحليل والتعليل إحكامًا للفكرة وإحاطة بها، على أن الطاهر– والباحث له تَبَعٌ– لا يأبى ما عداها من تأويل لأهل اللغة والتفسير قبله إذ القرآن حَمَّالُ أوجهٍ على ما قرَّره علماء الأصول. غير أن ما ذهب إليه الطاهر– وهو ترجيحه ومذهبه– كان أنفذ سهمًا إلى روح التركيب وأقوى استدلالًا وأحكم نهجًا، ولا سيَّمَا أن للفكرة في تراثنا النحوي إشارات ولها في تراثنا البلاغي جذورٌ راسخةٌ وفروعٌ مورقةٌ.

(١) مغني اللبيب: ٣٨٨/٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٣٥٨/١٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢٤٥/٥.

المطلب الثالث
الجواب المُسَبَّب عن الطلب.

يتفق النحاة جميعًا على أن معنى الشرط حاضرٌ أثره في المستوى الدلاليّ واللفظيّ للمضارع المجزوم بعد الطلب، يقول سيبويه: "هذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عَرْضٍ فأَمَّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتِك..."(١).

ويتجلَّى الحضورُ الدلالي لمعنى الشرط في هذا التركيب في أنهم- بتعبير سيبويه-: "جعلوه مُعَلَّقًا بالأول غير مُستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ (إنْ تأتنِي) غيرُ مستغنية عن (آتِكَ)"(٢). كما أنَّ الطلبَ ليس "فيه قطع بوقوع الفعل، فمن هنا تضمَّن معنى الشرط"(٣) وهو ما عَبَّر عنه الرضي بعدم ثبوت مدلوله(٤).

على أن التعليق المذكور يختلف عن الشرط المحض، في أنَّ فعل الشرط الصريح مفتقرٌ أصالة إلى جوابه لوجود أداة الشرط(٥)، أَمَّا شِبْه الشرط المذكور، فصدْرُه (أى: الطلب) مقصود- في الأصل- لذاته، "فإذا ذكرتَ الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح تَوَقُّفُه على المطلوب، جَوَّز المخاطَب كون ذلك المطلوب مقصودًا لنفسه ولغيره. وإن ذكرت بعده ذلك، غلب على ظنه كون المطلوب مقصودًا لذلك المذكور

(١) الكتاب: ٣/٩٣.
(٢) المرجع السابق: ٣/٩٤.
(٣) شرح المفصل: ٤/٢٧٧.
(٤) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/١٢٨.
(٥) ينظر، المرجع السابق: ٥/١٦.

بعده لا لنفسه، فيكون إذًا معنى الشرط في الطلب مقصودًا مع ذكر ذلك الشيء ظاهرًا"[1].

وَذِكْرُ الجوابِ بعد الطلب لا ينفي عنه كونه مرادًا في النفس أيضًا، وقد مثَّل لذلك ابن القيِّم قائلا: "وأحسن ما ذكروه في قوله (قُم أكرِمْك) فائدتان ومطلوبان.

أحدهما: جعل القيام سببًا للإكرام ومقتضيًا له اقتضاء الأسباب لمسبباتها.

والثاني: كونه مطلوبًا للأمر مرادًا له.

وهذه الفائدة لا يدل عليها الفعل المستقبل[2] فَعَدَلَ عنه إلى لفظ الأمر تحقيقًا له"[3].

وبداهة لا يستوى هذا التركيب الشبيه بالشرط بنظيره المحض فمثلا "قوله تعالى: (فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ) [البقرة: ٦١] لا يؤديه قولنا (إنْ تدعُ لنا ربُّك يُخْرِج)، وذلك أن قوله (ادعُ لنا ربَّكَ) يفيد أن الدعاء مطلوب لهم، ومثله قوله تعالى: (قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرۡشَهَا نَنظُرۡ أَتَهۡتَدِيٓ أَمۡ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهۡتَدُونَ ۝٤١) [النحل:٤١] فهذا يختلف عن قولنا (إنْ تُنَكِّرُوا لها عرشَها نَنْظُرْ) فإنّ معناه: إذا فعلتم ذلك نظرنا، ولا يفيد أنَّ التنكير مطلوب"[4]. كما أنّ رجاء الدعاء- على سوء تجرئهم- في الأولى وسلطان الأمر في الثانية مفقودان في (الشرط المحض).

وعلى الإجمال يمكننا القول: إنَّ جميع انفعالات الطلب- بشتَّى أنواعه- من (توسل أو تهديد أو تودد أو رجاء أو تحَسُّر...) مفقودة في صريح الشرط. إنَّ

(١) شرح الرضيِ على كافية ابن الحاجب: ١٢٨/٤.

(٢) يقصد: (فعل الشرط) في أسلوب (الشرط المحض).

(٣) بدائع الفوائد: ٨٦/١.

(٤) معاني النحو: ١٩/٤.

(الانفعالية)- إنْ صحَّ التعبير- كامنةٌ في أصلاب هذا الضرْب من (التركيب شِبه الشرطي)، ومن ثم تبدو طبيعة الربط في التركيبين: المحض وشِبهه مختلفة- "ذلك أن أسلوب الشرط- في جوهره- تعاقدٌ والتزامٌ، وبمقتضى ذلك ليس للإخلال بالنتائج فيه سبيل"[1] على جهة الأصل.

أَمَّا التركيب اللغويُّ لـ(الجواب المسبَّب عن الطلب)، فإنه "يتضمَّن وعدًا لا التزام فيه"[2]. فإذا قلت: إنْ تزرني تجد هدية في انتظارك، فأنت ملزم بتقديم الهدية متى زارك. أَمَّا إذا قلت: زرني تجد هدية، فهذا وعدٌ لا التزام فيه[3]، ذلك إذا استثنينا ما ورد في محكم التنزيل من نحو قوله تعالى: (وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ) [غافر: ٦٠] إذ وعْدُ الله لا يُخْلَف.

وسريانُ معنى الشرط في هذا التركيب اللغوي جعل النحاة- منذ الخليل وسيبويه- يختلفون في عامل الجزم، فمنهم مَنْ ذهب إلى أن (الجواب) مجزوم بـ(إنْ) مقدَّرة، وهذا ظاهر كلام سيبويه[4]. ومنهم مَنْ قرر أنَّ الطلب عاملُ الجزم لما فيه من معنى (إنْ) الشرطية دون تقدير، وهو مذهب الخليل[5].

وهذا الخلاف حاضرٌ في التوجيه الإعرابيّ لهذا التركيب ونظائره في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: (وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ) [البقرة: ٤٠] جاء في الدر المصون: "قوله (أوفِ) مجزوم على جواب الأمر، وهل الجازم الجملة الطلبية نفسها

(١) التراكيب الإسنادية: ٢٠٨.

(٢) المرجع السابق: ٢٠٨.

(٣) ينظر، المرجع السابق: ٢٠٨.

(٤) ينظر، الكتاب: ٣/٩٤،٩٣، وشرح المفصل: ٤/٢٧٤.

(٥) ينظر، المرجع السابق: ٣/٩٤، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/١٢٩، وشرح التسهيل: ٤/٤٠.

لما تضمنته من معنى الشرط، أو حرف الشرط مقدَّر، تقديره بـ(إن توفوا بعهدي أوفِ بعهدكم)؟ قولان: وهكذا في كل ما جزم في جواب طلب يجري فيه هذا الخلاف"[١].

وأيًّا ما كان عامل الجزم، فالقيمة الدلالية لجزم المضارع في هذا التركيب تؤازر سريان شبهة الشرط فيه لأن الجزم– في هذا الموضع– "نصٌّ في السببية"[٢] كما كانت (الفاء) المتصلة بالخبر المبني على (المبتدأ المتضمِّن معنى الشرط) تؤدي الوظيفة نفسها.

والجزم هنا– وهو الأثر اللفظي– أدخَلُ في مشابهة الشرط من (الفاء)، إذ هو الأصل في فعلي (الشرط المحض) ودليل أصالة الفعل في بناء هذا التركيب لاختصاص الأفعال به، كما أنَّ أصل الجزاء أن يكون بالفعل ليتحقق معنى السببية[٣]، "ولا سيما والفعل مجزوم، لأنَّ المجزوم لا يكون إلا مرتبطًا بما قبله، ولا يصلح الابتداء به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه"[٤]، كما أن (الفاء)– في الشرط المحض– لا تلحق بالجواب إلا إذا لم يصح وقوعه فعلا للشرط، أي: مباشرة الجازم.

هذا الجزم في جواب الطلب هَوَّنَ على النحاة تقدير (إنْ) الشرطية أو تضمين معناه في الطلب المتصدِّر وجه الكلام، وقوَّى هذا التأويل– في المستوى الدلالي– أنَّ ما تصدَّر فيه النهي ولم يصح فيه تقدير (إنْ)، لا ينجزم جوابه فلا معنى للشرط فيه، وبهذا جاء السماع، يقوله سيبويه: "وسمعنا عربيًا موثوقًا بعربيته يقول: لا تذهبْ به تُغلبُ عليه، فهذا كقوله: لا تدْنُ من الأسد يأكلُك"[٥]، "كأنك قلت: لا تدنُ

(١) الدر المصون: ١/ ٣١٣، ٣١٤.
(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٥/١٣٠.
(٣) ينظر، شرح المفصل: ٥/١١١.
(٤) المرجع السابق: ٥/١١١.
(٥) الكتاب: ٣/٩٨.

من الأسد فإنه يأكلُك"[١]. فالجزم في هذا ونحوه ممتنع أو قبيح[٢]- بمصطلح سيبيويه- "وليس وجه كلام الناس، لأنك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأسد سببًا لأكله"[٣].

وقد قاس النحاة صحة هذا الضرب من التراكيب على مدى قبولها لتقدير (إنْ) الشرطية "ألا ترى أنك إذا قلت : (لا تعصِ الله يُدخلْك الجنة)، كان صحيحًا، لأنَّ التقدير: (إنْ لا تعصِه) وهذا كلام سديد، ولو قلتَ: (لا تعصِ الله يُدخلْك النار) كان محالا، لأن عدم المعصية لا يوجب النار"[٤]، ولذا كان الرفع في نحو (يدخلُك النار) هو وجه الكلام بتعبير سيبويه.

وفي تقديري أنَّ (إنْ) الشرطية في مثل هذه المواضع ليست إلا (أداة اختبار)- إن صحَّ التعبير- تُمتحن بها أمثال هذه التراكيب لاكتشاف (معنى الشرط) فيها وإلا فإنَّ العربَ لم تنطق بها قط.

كما يُقَوِّي هذا الزعم في تقدير المحققين من النحاة في أمثال هذي التراكيب- كما يقرِّر الطاهر بن عاشور- تقدير معنى، فهو عندهم اعتبارٌ لا استعمال[٥].

ولأنَّ معنى الشرط هو المقصود لا أداته، يكفي حضور معنى الطلب في صدر الكلام لينجزم به جوابه، يقول سيبويه: "هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهي، فمن تلك الحروف حَسْبُك وكَفْيُك وشَرْعُك وأشباهها. تقول: (حَسْبُك يَنَمِ الناسُ)، ومثل ذلك: (اتقَى الله امرؤ وفَعلَ خيرًا يُثَبْ

(١) المرجع السابق: ٣/٩٧.
(٢) ينظر، المرجع السابق: ٣/٩٧.
(٣) المرجع السابق: ٣/٩٧.
(٤) شرح المفصل: ٣/٩٨.
(٥) ينظر، التحرير والتنوير: ١١/٧٣.

عليه)، لأن فيه معنى لِيتّقِ اللهَ امرؤٌ وليفعلْ خيراً، وكذلك ما أشبه هذا"[١]، ومعنى الطلب هو الباب الذي يَتسَلّل منه دلالة الشرط ما وُجِدَ الجوابُ المجزوم.

ثَمَّةَ علاقةٌ عضويةٌ في هذه التراكيب بين الجزم ومعنى الشرط، إذ جزم الجواب فيها على معنى الشرط بما يتضمَّنه من التعليق، والترتُّب، وسببيَّة الأول (الطلب) للثاني (جوابه/ المضارع المجزوم)، فإنْ عدَلَ المتكلم عن هذا المعنى فالرفع هو وجه الكلام، يقول سيبويه: "وتقول: ذَرْه يقلْ ذاك، وذرْه يقولُ ذاك، فالرفع من وجهين: فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك: ذرْه قائلا ذاك ، فتجعل (يقول) في موضع (قائل)"[٢]، والأخير "إمَّا صفة، كقوله تعالى: (فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّا۝ يَرِثُنِي) [مريم: ٥-٦] أو حالًا"[٣]، كقوله تعالى: (ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ۝) [الأنعام: ٩١] "فهو حال من المفعول به في (ذَرْهُمْ)"[٤].

وليس في الشرط المحض مجالٌ لمثل هذا العدول إذ البدء بأداة الشرط قطع لا عودَ فيه، فضلا عن أن (الطلب) يخلو من صراحة الأداة ولا سيما أنه لا يصلح لمباشرتها من الأصل، ولذا يعدل النحاة عند تأويله بالشرط إلى المضارع أو الماضي، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: (ائتني آتِكَ)، فإن معنى كلامه (إن يكن منك إتيانٌ آتِكَ)"[٥]، ويقول في موضع آخرَ: "(ائتني تمشي)، أي: ائتني ماشيًا وإن شاء جزمه

(١) الكتاب: ٣/١٠٠.
(٢) المرجع السابق: ٣/٩٨.
(٣) شرح المفصل، (المتن): ٤/٢٧٨.
(٤) المرجع السابق: ٤/٢٨٠.
(٥) الكتاب: ٣/٩٤.

على أنه (إنْ أتاه مشَى) فيما يستقبل"[1]، وظاهر من الأخير أنَّ سيبويه يبينُ (معنى (معنى الشرط) لا أنَّه يقدِّره تقديرًا نحويًّا.

إن معاني الطلب من (أمرٍ واستفهامٍ وتَرَجٍّ وتَمَنٍّ...) مرادة في نفس المتكلم، فإنْ مَزَجَها بعلاقة الشرط بأن يَبْني عليها جوابًا مجزوماً، لا يعني تناسي دلالة الطلب المتصدِّر وجه الكلام، فكلاهما حاضرٌ في أوصال التركيب. ومن المُسَلَّم به أَنَّ (الشرط المحض) لا يفي بكلِّ أغراض المتكلم، ومن ثم تتعدَّد مستويات التراكيب ولكلٍّ بابُه وموضعُه.

(١) الكتاب: ٣/٩٨.

المطلب الرابع

(الفاء) الجالبة لمعنى الشرط

الفاء الجالبة لمعنى الشرط هي الفاء السببية "الدالة على سببية ما قبلها لما بعدها"[١]. وهي- بذلك- تستجلب معنى الشرط، لاقتضائه- بطبيعة الحال- الترتيب وسببية الأول للثاني. فهذه الفاء "لا تدخل إلا على الجزاء المسبوق بالشرط مذكورًا كان أو مُقَدّرًا"[٢]، "وإذا كان ما قبل الفاء شرطاً مقدَّراً لما بعدها المذكور تُسمَّى (فاء الفصيحة)"[٣]. والأخيرة هي موضع النظر بوصفها داخلة في حيز (شِبه الشرط) لعدم التصريح بالأداة.

وتَتَنَوَّع صور التراكيب التى تتبدَّى فيها (فاء السببية) الجالبة لمعنى الشرط، ولعل أبرزها المقترنة بجواب الطلب، لمشابهة أنواع الطلب للشرط "في عدم ثبوت مدلولها"[٤] مما جعلها "مقوية لمعنى السببية في (الفاء)"[٥]، ولا تكون (الفاء) في هذا الموضع نصًّا في السببيَّة إلا بنصب المضارع بعدها، لأنَّ الرفع يُضعف دلالة السببيَّة في (الفاء)[٦]، ولذا يقول المبرد: "وأمَّا قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]. النصب ها هنا مُحَالٌ، لأنه لم يجعل (فيكون) جوابًا هذا خلاف المعنى، لأنه ليس ههنا شرط إنما المعنى: فإنه يقول له: كن فيكونُ، و(كُنْ)

(١) أسرار النحو: ٢٨٨.
(٢) المرجع السابق: ٢٨٨.
(٣) المرجع السابق: ٢٨٨، ٢٨٩.
(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٥/١٣٠.
(٥) المرجع السابق: ٥/١٣٠.
(٦) المرجع السابق: ٥/١٣٠.

حكاية"[1]. فهل لنا أن نقول: إنَّ رفع (يكونُ) بعد (كُنْ) و(الفاء) على معنى تحقُّق ما توجَّهَت إليه الإرادة الإلهيَّة دون ترتُّب على الأمر ولا توقُّف على الفاء؟

رفع المضارع بعد (الفاء) المحتملة للسببية استبعاد لمعنى الشرط لافتقاد الترتيب السببي ومن شواهد ذلك قول الله عز وجل: (أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ٦٣) [الحج: ٦٣] فرفع (تصبح) "هو الوجه، لأنه ليس بجواب، لأنَّ المعنى في قوله: (أَلَمۡ تَرَ) إنما هو: انتبه وانظر أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا"[2]، ولو نصب– كما يذهب الزمخشري– "لأعطى ما هو عكس الغرض، لأن معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: (ألم تر أنى أنعمتُ عليك فتشكر): إن نصبته فأنت نافٍ لشكره، شاكٍ تفريطه فيه، وإن رفعتَه فأنت مثبت للشكر"[3].

"وكذلك قوله عز وجل: (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ فَيَتَعَلَّمُونَ) [البقرة: ١٠٢]، لأنه لم يجعل سبب تعليمهم قوله (لا تَكْفُرْ)، كما تقول: لا تأتِنِيْ فأضربَك، لأنه يقول: إنك إن أتيتَنِي ضربتُك. وقوله (فلا تكفرْ) حكاية عنهم، وقوله (فَيَتَعَلَّمُونَ) ليس متصلا به. ولو كان كذلك كان (لا تكُفرْ فتتعلَّم يا فتى)، ولكن هو محمولٌ على قوله: (يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ) فيتعلمون منهم. لا يصح إلا على هذا أو على القطع أي: منهم يتعلَّمُون"[4].

(١) المقتضب: ١٧/٢.
(٢) المرجع السابق: ١٩/٢.
(٣) الكشاف: ١٧٠/٣.
(٤) المقتضب: ١٩/٢.

أمَّا نصبُ المضارع بعد فاء السببية فنصٌّ في السببيَّة[١]، محتملٌ للشرط، غالبٌ فيه، لأنَّ في النصب توجيهين، يقول سيبويه: "وتقول: ما تأتيني فتحدّثني، فالنصب على وجهين من المعاني:

أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدّثُني، أى: لو تحدّثني، أي: منك إتيانٌ كثير ولا حديثٌ منك"[٢].

ويجمع الوجهين "أنَّ الثاني مخالفٌ للأوَّل"[٣]، غير أنَّ الأوَّل الذي على تقدير (لو) هو ما فيه معنى الشرط على جهة الامتناع، يؤكد ذلك قول سيبويه في موضع آخر: "وتقول: حسبتُه شتمني فأثبَ عليه، إذا لم يكن الوثوب واقعًا، ومعناه: أنْ لو شتمني لوثبتُ عليه. وإن كان الوثوبُ قد وقعَ فليس إلا الرفع، لأنَّ هذا بمنزلة قوله: ألستَ قد فعلتَ فأفعلُ"[٤].

ووجهُ النصب سَبْقُ (الفاء) بِشِبْه النفي (حَسبْتُه)[٥].

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ) [فاطر: ٣٦] فهو على قوله: لا تأتيني فأعطيَكَ، أي: لو أتيتني لأعطيتُك وهو الذى ذكرناه في أحد الوجهين من قولك: ما تأتيني فتحدّثني إذا أردتَ: لو أتيتني لحدثتني"[٦].

ويدل على قوة هذه (الفاء) في استجلاب معنى الشرط امتناع جزم المضارع إذا حُذفت من التركيب المصدَّر بالنفي بخلاف الطلب، "لأنَّ النفي ليس مثل الطلب في

---

(١) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٢٩/٥.

(٢) الكتاب: ٣٠/٣، وينظر، المقتضب: ١٥/٢، وشرح المفصل:٢٤١/٤، وظاهرٌ أنَّ اختلاف تفسير سيبويه تابعٌ لاختلاف دلالات التنغيم في نحو ذلك من الجمل.

(٣) شرح المفصل: ٢٤١/٤.

(٤) الكتاب:٣٦/٣.

(٥) ينظر، المقاصد الشافية: ٥٥/٦.

(٦) المقتضب: ١٧/٢.

دلالته على الشرط وفي اقتضائه له"[1]، فالنفي "خبر محضٌ"[2] فهو "يقع على القطع"[3] بخلاف الشرط والطلب.

كما يمتنع جزم المضارع في جواب النهي فيما خلا من معنى الشرط على نحو ما مر ذكره، فإذا لحقتْ فاء السببية بالمضارع في هذين الموضعين أوجدتْ فيه معنى الشرط، لأنها "تعقد الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلها جملة واحدة كما يفعل حرف الشرط"[4]، فإذا قُصد بهذه (الفاء) "معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبًا"[5].

على أن معنى الشرط المجتلب بـ(الفاء) ليس بقوة دلالة (الجزم) عليه في جواب النهي، وقد نبَّهَ على هذا الفرق الطاهر بن عاشور في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴿١٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩] يقول "وانتصب (فَتَكُونَا) على جواب النهي، والكون من الظالمين متسبَّب على القرب المنهي عنه، لا على النهي، وذلك هو الأصل في جواب النهي كجواب النفي، أن يعتبر التسبُّب على الفعل المنفي أو المنهي، بخلاف الجزم في جواب النهي فإنه إنما يجزم المسبّب على إنشاء النهي لا على الفعل المنهي، والفرْق بينهما أنَّ النصبَ على اعتبار التسبُّب، والتسبُّب ينشأ عن الفعل لا عن الإخبار والإنشاء،

(١) شرح التسهيل: ٤/٤٠.
(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/١٢٨.
(٣) شرح المفصل: ٤/٢٧٧.
(٤) المرجع السابق: ٤/٢٤١.
(٥) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/١٢٥٣.

بخلاف الجزم، فإنه على اعتبار الجواب تشبيهًا بالشرط، فاعتبر فيه معنى إنشاء النهي تشبيها للإنشاء بالشرط"[١].

ووجه المعنى فيما يذهب إليه الطاهر أن معنى السببية أوثق رحمًا بالفعل من مجرد النهي، وهذا هو مدخل معنى الشرط إلى هذا التركيب، إذ لو قُدِّرَ معنى الشرط لكان: (لا تقربا هذه اشجرة فإن تقرباها تكونا من الظالمين). بطرح (لا) بعد (إنْ)، لذا كانت (الفاء) مدخل الشرط إلى هذا التركيب لأنها وصلت المعنى بفعل القرب لا بمجرد النهي.

ولمثل هذه الاعتبارات التركيبية والدلالية قدَّر النحاة في حالة الجزم (إنْ) وهي (أم الباب) في الشرط، وحملوا المضارع المقترن بالفاء بعد النهي أو النفي على معنى (لو) الامتناعية. والمناسبة الدلالية لكل أداة مما لا تخفى "فـ(لو) موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه، لعدم جزائه، و(إنْ) موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم، لا بوقوعه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك لعدم القطع في الجزاء، لا بالوجود ولا بالعدم، سواء شكَّ في وقوعه كما في حقنا، أو لم يشكّ كالواقعة في كلامه تعالى"[٢].

وإذا كان الطلب أدنى لشُبْهة الشرط من النفي على النحو المذكور، فإن معنى الشرط الحاصل بوجود الفاء الناصبة للجواب أقوى مدخلا بتصَدُّر الطلب وجه الكلام لما بين الطلب والشرط من عدم ثبوت المدلول على ما سبق بيانه. وثمة نسبٌ معنوي وتركيبي بين (فاء السببية) ومعنى (الشرط)، ذلك "أنَّ النحاة يشترطون في جواز نصب الفعل بإضمار (أنْ) بعد الأشياء الثمانية[٣]- غير النفي- أن ينحل

(١) التحرير والتنوير: ٤٣/٨.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٢٧/٤.

(٣) يقصد: الأمر والنهي والتمني والترجي والاستفهام والدعاء والعرض والتحضيض.

الكلام إلى شرط وجزاء، فإن انعقد منه شرط وجزاء صحَّ النصبُ وإلا امتنع، ومنه: (أين بيتك فأزورَك) أي: (إن عرَّفتني بيتك أزرْك"[1]، وقَدَّره أبو البقاء على معنى: "لو عرفْتُ لزرْتُ"[2].

ومن أمثلة هذا التأويل قول أبي حيان في تعليقه على قوله تعالى: (فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَا) [الأعراف: ٥٣] "أي: إن يكنْ لنا شفعاء يشفعُوا"[3].

ويدخل في هذا التأويل نحو قوله تعالى: (لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ۝١٠) [المنافقون: ١٠]، وقوله عز وجل: (يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا۝٧٣) [النساء: ٧٣]، والله تعالى أعلى وأعلم بمراده.

وقد تذهب اللغة مذهبًا أبعد غورًا في المزج بين الطلب والشرط المحض، فتجعل (فاء السببيَّة) وسطًا بين جملتين أولاهما صريح الطلب والأخرى جوابٌ لا يصلح لمباشرة الشرط، أي: مما يجب فيه اقتران الجواب بالفاء لو كان التركيب شرطًا محضًا، ومن شواهده قوله تعالى: (قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ۝٣١) [يونس: ٣١] يقول الطاهر بن عاشور: "والفاء في قوله: (فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ) فاء السببية التي من شأنها أن تقترن بجواب الشرط إذا كان غير صالح لمباشرة أداة الشرط، وذلك أنه قصد تسبُّب قولهم: (ٱللَّهُ) على السؤال المأمور به النبيء عليه الصلاة والسلام، فنزل فعل (قُلْ) منزلة الشرط فكأنه قيل: إن تقل من يرزقكم من السماء والأرض فسيقولون الله... ولو لم ينزل

(١) الدر المصون: ٢٤٦/٤، وينظر، البحر المحيط: ٤٨١/٣، وارتشاف الضرب: ١٦٦٨/٤.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٤٣٣/١.
(٣) البحر المحيط: ٤٨١/٣.

الأمر بمنزلة الشرط لما جاءت الفاء كما في قوله تعالى: (قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾) [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]"[١].

إنَّ باب شبه الشرط المجتلب بـ(فاء السببية)– في غير المضارع المنصوب بعدها– جدّ متسع في كلام العرب، وشواهده في لغة التنزيل تشهد بكثرته[٢]، وشيوعه وتنوع تراكيبه.

ويشير الرضي إلى أن (فاء السببية) تختص بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء، ومع تقدم كلمة الشرط وبدونها، نحو، زيد فاضل فأكرمْه[٣]. وفي حالة عدم ذكر الأداة– وهو موضع البحث– يقرر الرضي "تقدير (إذا) الشرطية قبل الفاء، وجَعْل مضمون الكلام السابق شرطَها، فالمعنى في مثالنا: (إذا كان كذا، فأكرمْه)[٤].

وعلى مثل ذلك قَدَّر الرضيّ ما ورد في لغة الذكر الحكيم، يقول: "وقال تعالى: (قَالَ أَنَاْ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ﴿٧٦﴾ قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا) [ص: ٧٦–٨٢] أي: إذا كان عندك هذا الكبر فاخْرُجْ، وقال: (رَبِّ أَنظِرۡنِي) [الحجر: ٣٦]، أي: إذا كنت لعنتني فأنظِرْني، وقال: (فَإِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ)، أي: إذا اخترْتَ الدنيا على الآخرة، فإنَّكَ من المُنْظَرِينَ، (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ) [ص: ٨٢] أي: إذا أعطيتني هذا المراد، فبعزتك (لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ)"[٥].

وتقدير (إذا) الشرطية في هذه المواضع ونظائرها أرجح من سواها لما فيها

(١) التحرير والتنوير: ٧٣/١١.
(٢) ينظر، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب: ١٥٣/٧.
(٣) ينظر، المرجع السابق: ١٥٣/٧.
(٤) المرجع السابق: ١٥٣/٧.
(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٥٣/٧، ١٥٤.

من دلالة التوقيت وتعيين الزمان[1]، والقطع بتحَقُّق الأمر في اعتقاد المتكلم[2]، وقد شاع استعمال (إذا) في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١﴾ [التكوير: ١]، ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع علام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة"[3].

على أنَّ بعض النحاة والمفسرين قدَّرُوا (إنْ) الشرطية في مواضع أخرى من القرآن الكريم، فَكُلٌّ قدَّر بما يناسب السياق، كما لم يخلُ بعضها من تقدير (إذا) أيضًا، ومن ذلك ما ورد من تأويلهم في قوله تعالى:

(١) ﴿أَمۡ لَهُم مُّلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۖ فَلۡيَرۡتَقُواْ فِي ٱلۡأَسۡبَٰبِ ۝١٠﴾ [ص: ١٠].

يقول أبو البقاء متابعًا الزمخشري[4]: "قوله تعالى (فَلْيَرْتَقُواْ): هذا كلامٌ

---

(١) ينظر، الكتاب: ٦٠/٣، وشرح المفصل: ١٢٤/٣.

(٢) ينظر، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب: ١٢٧/٤، ولا تعارض بين ذلك القطع في اعتقاد المتكلم ودلالة الشرط على الاحتمال والفرض، وتفسير ذلك- كما يقرر الرضي- أنه "لمَّا كان ينكشف لنا الحال كثيرًا في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها، على خلاف ما نتوقعه، جوزوا تضمين (إذا) معنى (إنْ) كما في (متى) وسائر الأسماء الجوازم" [المرجع السابق: ١٢٨/٤] والقاعدة الأصوليَّة في ذلك: "الأصل في الشرط بـ(إنْ) عدم الجزم بوقوع الشرط في الزمن المستقبل، والأصل في (إذا) الجزم بذلك" [الأصول: ٣٤٦].

(٣) المرجع السابق: ١٢٧/٤.

(٤) ينظر، الكشاف: ٧٦/٤، ٧٧. يقول الزمخشري: "وإن كانوا يصلحون لتدبير الخلائق والتصرف في قسمة الرحمة، وكانت عندهم الحكمة التي يميزون بها بين من هو حقيق بإيتاء النبوّة دون من لا تحق له فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبابِ فليصعدوا في المعارج والطرق التي يتوصل بها إلى العرش، حتى يستووا عليه ويدبروا أمر العالم وملكوت اللّه، وينزلوا الوحى إلى من يختارون ويستصوبون". وجاء في [التحرير والتنوير: ١١٩/٢٣]: "إن كان لهم =

محمولٌ على المعنى، أي: إنْ زعموا ذلك فليرتقوا"[1].

(٢) (أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ) [الأنعام: ١٥٧].

يقول الزمخشري: "والمعنى: إن صدَقْتُم فيما كنتم تَعِدُون من أنفسكم فقد جاءكم بَيِّنَةٌ من ربكم"[2]، وتبعه في ذلك ابن هشام[3]، وأضاف: "وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم، وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط– وهي من حذفها وحذف جملة الجواب– لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يسمى جوابًا تجَوّزًا"[4].

وأورد فيها السمين الحلبي تقديرًا من مسافة أقرب، يقول: "وقوله (فَمَنْ أَظْلَمُ)... جواب شرط مُقَدَّر تقديره: فإنْ كذَّبْتُم فلا أحدَ أظلمُ منكم"[5].

(٣) (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْۚ) [الأنفال:١٧]

يقول الزمخشري: "والفاء جواب شرط محذوف، تقديره: إنْ افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم (وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ) [الأنفال: ١٧] لأنه هو الذي أنزل الملائكة وألقى

= ملك السماوات وما بينهما فكان لهم شيء من ذلك فليصعدوا إن استطاعوا في أسباب السماوات ليخبروا حقائق الأشياء فيتكلموا عن علم في كنه الإله وصفاته وفي إمكان البعث وعدمه وفي صدق الرسول صلى الله عليه وسلم أو ضده وليفتحوا خزائن الرحمة فيفيضوا منها على من يعجبهم ويحرموا من لا يرمقونه بعين استحسان".

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩٧/٢.

(٢) الكشاف: ٧٧/٢، وينظر، الدر المصون: ٢٣١/٥.

(٣) ينظر، مغني اللبيب: ٣٨٩/٢.

(٤) المرجع السابق: ٣٨٩/٢.

(٥) الدر المصون: ٢٣١/٥.

الرعب في قلوبهم، وشاء النصر والظفر وقوَّى قلوبكم..."[١].

واعترض ابن هشام محتجًّا بأنَّ "الجواب المنفي بـ(لم) لا تدخل عليه الفاء"[٢]، وهذا الاعتراض مبنيٌّ على أنَّ التركيبَ شرطيٌّ محضٌ محذوفٌ أداتُه وفعله، ولذا أورده ابن هشام تحت عنوان (حذف جملة الشرط)[٣].

وظاهر من معالجة المفسرين لأمثال هذه الآيات أنهم- وفي صدرهم الزمخشري- يحملونها على معنى الشرط لا على قصد التقدير النحوى الخالص، وهذا ما عناه الباحث بمفهوم (التركيب شبه الشرطي). ولعلَّ ذلك مما يقارب قاعدة النحويين الأصوليَّة، أنَّهم "يغتفرون في المقدَّرات ما لا يغتفرون في الملفوظات"[٤].

(٤) ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩].

يقول الزمخشري: "فالفاء في قوله (فالله هو الولي) جواب شرط مقدَّر، كأنه قيل بعد إنكار كل ولي سواه: إن أرادوا وليا بحق، فالله هو الوليّ الحقّ ولا وليّ سواه"[٥]، وتبعه في ذلك ابن هشام[٦].

(٥) ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

الفاء- كما ورد في الدر المصون- مقترنة بـ"جواب شرطٍ مقدَّر، تقديره: فإن أوقَعَ الطلقتين ورد الزوجة فإمساك"[٧]. وارتفاع (إمساكٌ) على تقدير: فعليكم إمساكٌ

(١) الكشاف: ١٩٧/٢، وينظر، الدر المصون: ٥٨٦/٥.

(٢) مغني اللبيب: ٣٨٩/٢.

(٣) ينظر، المرجع السابق: ٣٨٨/٢.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني (المتن): ٣١٤/٢.

(٥) الكشاف: ٢١٦/٢.

(٦) ينظر، مغني اللبيب: ٣٨٨/٢.

(٧) الدر المصون: ٤٤٥/٢.

أو فإمساكٌ أمثلُ، أو الواجب إمساكٌ، أو فليكن إمساكٌ بمعروف[١].

(٦)(فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣) [قريش: ٣].

يعلل الزمخشري دخول (الفاء) "لِمَا في الكلام من معنى الشرط... على معنى: أنّ نِعَمَ اللّه عليهم لا تحصى، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه، فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة"[٢]، وتبعه في ذلك السمين الحلبي[٣]، والخضري في حاشيته[٤].

(٧) (فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢) [الماعون: ٢]

يقول الزمخشري: "والمعنى: هل عرفتَ الذي يكذب بالجزاء مَن هو؟ إنْ لم تعرفْه (فذلك الذي) يُكَذِّب بالجزاء، هو الذي يَدُعُّ اليتيم، أي: يدفعه دفْعًا عنيفًا بجفوة وأذى، ويردّه ردًّا قبيحًا بزجرٍ وخشونة"[٥]، وسلك أبو البقاء هذا المسلك: "(فذلك): الفاء جواب شرط مُقَدَّر تقديره: إن تأملتَه، أو إنْ طلبتَ علمه"[٦]، ونَبَّه على هذا التأويل السمين الحلبي[٧]، وتبعه في ذلك ابن هشام[٨]، والتقدير على المعنى كما نصَّ الزمخشري وأبو البقاء في تأويلهما.

(٨) (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝٧) [الماعون: ٤-٧].

---

(١) ينظر، المرجع السابق: ٢/٤٤٥.

(٢) الكشاف: ٤/٨٠٦.

(٣) ينظر، الدر المصون: ١١/١١١، ١١٢.

(٤) ينظر، حاشية الخضري: ١/٤٣٤.

(٥) الكشاف: ٤/٨٠٩.

(٦) المرجع السابق: ٢/١٣٠٦.

(٧) ينظر، الدر المصون: ١١/١٢٠.

(٨) ينظر، مغني اللبيب: ٢/٣٨٩.

يقرر الطاهر بن عاشور أنَّ "موقع (الفاء) صريح في اتصال ما بعدها بما قبلها من الكلام على معنى التفريع والترتيب والتسبُّب"(١)، وعليه فمعنى الشرط مُقَدَّر، إذ ينبِّه الزمخشري على ذلك بطريق (الفاء)، يقول: "كأنه قال: فإذا كان الأمر كذلك، فويل للمصلين الذين يسهون عن الصلاة قلة مبالاة بها، حتى تفوتهم أو يخرج وقتها، أو لا يصلونها كما صلاها رسول اللّه– ﷺ– والسلف"(٢).

(٩) ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفا وَلَا نَصْراۚ﴾ [الفرقان: ١٩].

يقول الطاهر بن عاشور: "وفي الكلام حذف فعل قول يدل عليه المقام. والتقدير: إن قلتم هؤلاء آلهتنا فقد كذبوكم، وقد جاء التصريح بما يدل على القول المحذوف في قول عباس بن الأحنف [من البسيط]:

قالوا خُراسانُ أَقصى ما يُرادُ بِنَا ثُمَّ القُفولُ فَقَد جِئنا خُراسانَا (٣)

أي: إن قلتم ذلك فقد جئنا خراسان"(٤). ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَٱلۡإِيمَٰنَ لَقَدۡ لَبِثۡتُمۡ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡبَعۡثِۖ فَهَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡبَعۡثِ وَلَٰكِنَّكُمۡ كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٦] فـ(الفاء) "في (فَهَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡبَعۡثِ) فاء الفصيحة أفصحت عن شرط مُقَدَّر، وتفيد معنى المفاجأة... أي: إذا كان كذلك فهذا يوم البعث... وهذا توبيخ لهم وتهديد وتعجيل لإساءتهم بما يترقبهم من العذاب"(٥).

(١٠) ﴿إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

---

(١) التحرير والتنوير: ٤٩٧/٣٠، وينظر، الدر المصون: ١٢٢/١١.

(٢) الكشاف: ٨٠٩/٤.

(٣) ديوان العباس بن الأحنف: ٢٧٩.

(٤) التحرير والتنوير: ٤٩٧/٣٠، وينظر، الدر المصون: ١٢٢/١١.

(٥) المرجع السابق: ٨١/٢١، ٨٢.

يقرر أبو حيان أنَّ مجيء "(الفاء) في (فإنَّ) يدل على جملة محذوفة قبلها، إذ لو كانت هي المحكية فقط لم تدخل الفاء وكأنَّ التركيب قال إبراهيم: إنَّ اللّه يأتي بالشمس، وتقدير الجملة- واللّه أعلم- قال إبراهيم: إنْ زعمت ذلك أو موَّهتَ بذلك، فإنَّ اللّه يأتي بالشمس من المشرق"(١)، وإلى مثل ذلك ذهب أبو البقاء، يقول: "دخلت (الفاء) إيذانًا بتعلُّق هذا الكلام بما قبله. والمعنى: إذا ادَّعَيْتَ الإحياء والإماتة ولم تفهم فالحجة أنَّ الله يأتي بالشمس، هذا هو المعنى"(٢). وظاهر كلام أبي حيان أنَّ بدء جملة القول بـ(الفاء) يعني تضمين الجملة معنى الشرط على وجه الاطّراد.

هذا ويشير الرضي إلى أنَّ (فاء السببية) كثيرًا ما تكون بمعنى (لام السببية)، "وذلك إذا كان ما بعدها سببًا لما قبله، كقوله تعالى: (قَالَ فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ۝٣٤) [الحجر: ٣٤]، وتقول: أكرِمْ زيدًا فإنَّه فاضلٌ، فهذه تدخل على ما هو شرط في المعنى، كما أنَّ الأُولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى، وذلك أنَّك تقول: زيد فاضل فأكرمْه، وتعكس فتقول: أكرمْه فإنه فاضلٌ"(٣).

ويلحق بهذا الباب قوله تعالى: (وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ) [الطور: ٤٨]، و(قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ) [الأنعام: ٣٣] وجوَّزَ فيها الطاهر بن عاشور التعليل أو كونها (فاء الفصيحة(٤))، يقول: "و(الفاء) في قوله: (فَإِنَّهُم) يجوز أن تكون للتعليل، والمُعَلّل محذوف دلَّ عليه قوله: (قَدۡ

(١) البحر المحيط: ٣٠٠/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢٠٧/١.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٥٤/٧

(٤) تسمَّى (الفاء) بـ(الفصيحة) إذا كان ما قبلها شرطًا مُقَدَّرًا لما بعدها. ينظر، أسرار النحو: ٢٨٨، ٢٨٩.

نَعْلَمُ)، أي: فلا تحزن فإنهم لا يكذبونك، أي: لأنهم لا يكذِّبونك. ويجوز: كونها للفصيحة، والتقدير: فإنْ كان يحزنك ذلك لأجل التكذيب فإنهم لا يكذبونك"[1].

وقد يكون العكس الذي لفت إليه الرضي مقصودًا، لأنه مبنيٌّ على قلب التركيب بجعل شبه الجواب سببًا لا مسبَّبًا، مبالغةً في التوكيد والتحقُّق قياسًا على ما مر في بعض الشرط المحض أو ما ترجَّح فيه الشرط[2].

(١) التحرير والتنوير: ٧٣/٦.

(٢) أشار الدكتور فخر الدين قباوة إلى هذا المعنى في تعليقه على قوله تعالى: (وَمَا بِكُم مِّن نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ) [النحل:٥٣]. ينظر، المفصَّل في تفسير القرآن الكريم: ٩٩٥.

المطلب الخامس

(إذن) الجالبة لمعنى الشرط.

يقرر سيبويه أن (إذن) جواب وجزاء[١]، "والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر"[٢]، وهي– كما يذهب أغلب النحاة– جواب في كل موضع، ودالة على الجزاء (أى: مضمنة معنى الشرط[٣]) في أغلب المواضع[٤]، فاجتلابها لمعنى الشرط يتحقق بـ"أنَّ ما بعدها متسبّب عما قبلها"[٥]، وتأتي متضمنةً إياه على ثلاثة أوجه:

الأول: الداخلة على المضارع، وهي ضربان:

(أ) (إذن) الناصبة للمضارع بشروطها المعروفة: (تصديرها، واتصالهما[٦]، ودلالة الاستقبال)[٧]، فيجوز "أن يقول القائل (أنا آتيك)، فتقول في جوابه:

---

(١) ينظر الكتاب: ٢٣٤/٤

(٢) شرح التصريح: ٢٣٤/٢.

(٣) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣٩/٥.

(٤) ينظر، المرجع السابق: ٣٩/٥، والجنى الداني، ومغني اللبيب: ٣٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٦٧/٣.

(٥) الجنى الداني: ٣٦٤.

(٦) مع شرط اتصالهما (إذن والمضارع) يغتفر الفصل بالقسم، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرف، وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار حينئذٍ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع. ينظر، حاشية الصبان على شرح الأشموني (المتن): ١٣٦٤/٣، ١٣٦٥.

(٧) ينظر، مغني اللبيب: ٤٠، والجنى الداني: ٣٦٤، وشرح المفصل: ١٢٧/٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٦٣/٣، ١٣٦٤.

(إذًا أكرمَك). فقولك: (إذًا أكرمَك) جواب لقوله، وجزاءٌ لفعل الإتيان"[١]، فبذلك جعلتَ (آتيك) شرطًا (للكرم)[٢]، ولم يَرِد هذا الضرب في القرآن الكريم[٣].

(ب) (إذن) الداخلة على المضارع المرفوع بشرط دلالة الاستقبال والسببية.

وردت (إذن) المتلوَّة بالمضارع المرفوع في القرآن الكريم مسبوقةً بالفاء أو الواو، ومن شواهدها قوله تعالي:

١.(أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) [النساء: ٥٣]

يذهب الفرَّاء إلى أنَّ قوله تعالى (فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا): "جوابٌ لجزاء مضمر، كأنك قلت: ولئنْ كان لهم أو ولو كان لهم نصيب لا يؤتون الناس إذن نقيرًا"[٤].

٢.(قُل لَّن يَنفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُم مِّنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلاً) [الأحزاب: ١٦]

يذهب الطاهر بن عاشور إلى أنَّ قوله تعالى (وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلاً) جوابٌ "عن كلام مُقَدَّر دل عليه المذكور، أي: إنْ خُيِّلَ إليكم أنَّ الفرارَ نفع الذي فَرَّ في وقت ما فما هو إلا نفع زهيدٌ، لأنه تأخير في أَجَل الحياة وهو متاع قليل، أي: إعطاء الحياة مدة منتهية، فإنَّ (إذن) قد يكون جواباً لمحذوف دَلَّ عليه الكلام المذكور، كقول العنبري [من البسيط]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بِنْ شَيْبَانَا

(١) شرح المفصل: ١٢٧/٥.

(٢) ينظر، الجنى الداني: ٣٦٤.

(٣) ينظر، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٣٦/١.

(٤) معاني القرآن: ٢٧٣/١.

إذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا[1]

فإنَّ قوله: إذن لقام بنصري، جوابٌ وجزاءٌ عن مُقَدَّر دَلَّ عليه: لم تَستبحْ إبلي. والتقدير: فإنْ استباحوا إبلي إذن لقام بنصري معشر"[2].

وجديرٌ بالذكر أنَّ المضارع في الآيتين الكريمتين قد ورد في قراءة أخرى بالنصب[3]، والوجه في ذلك أنَّ سَبْق (إذن) بحرف عطف مَنَعَهَا الخلوّ لوجه الصدارة، أو جَعَلَهَا متصدرةً من وجهٍ دون وجه بتعبير الرضي[4]، فيجوز نصب المضارع ورفعه[5]، "وذلك أنك عطفتَ جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون (إذن) في أول جملة مستقلة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر، ولهذا لم يُقْرَأْ: (وَإِذًا لا يَلْبَثُوا...)[6] [الإسراء: ٧٦] إلا في الشاذّ، لأنه غير مُتَصَدِّر في الظاهر"[7].

فإذا دَلَّتْ (إِذَنْ) على الحال تمحَّضتْ للجواب وامتنع تقدير الشرط[8]، "بدليل أنه

(١) البيت لقُرَيْط بن أُنَيْف العَنْبَرِي كما ورد في [خزانة الأدب: ٤٤١/٧].

(٢) التحرير والتنوير: ٢١٣/٢١، ثمة توجيهات أخرى في قوله (إذاً لَقَامَ بِنَصْرِي) منها: البدلية مِن (لَمْ تَسْتَبِحْ) [ينظر، شرح المفصل: ١٢٧/٥]، والقول بزيادة (إذن) [ينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ٣٩٧/٢].

(٣) ينظر، مختصر في شواذ القرآن: ٣٤، ومعجم القراءات: ٨٨/٢- ٢٦٣/٧.

(٤) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٤/٥.

(٥) ينظر، المرجع السابق: ٤٤/٥.

(٦) ينظر، مختصر في شواذ القرآن: ٨٠، ومعجم القراءات: ١٠١/٥.

(٧) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٤/٥.

(٨) ينظر، مغني اللبيب: ٣٧/١، ٤٠.

يقال: (أحبُّك)، فتقول: (إذن أظنُّك صادقًا)، إذ لا مجازاة هنا ضرورة"[١]، كما يجب الرفع "لأنه حالٌ"[٢]، "إذ الشرط والجزاء إمَّا في المستقبل أو الماضي... ولا مدخلَ للجزاء في الحال"[٣]، لذا كانت قراءة (وَإِذًا لا يَلْبَثُوا...) [الإسراء: ٧٦] أدخل في معنى الشرط، لتمحّضها للاستقبال بنصب المضارع.

الثاني: الداخلة على الماضي:

يشير بعض أهل التفسير والنحو إلى أنَّ دخول (إذن) على الماضي يهيئها حينئذ أن تكون "جوابًا لشرط مقدَّر مشروط بـ(إنْ) أو (لو)"[٤]، ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) [الأنعام: ٥٦]، يقول السمين الحلبي متابعًا الزمخشري[٥]: "(إذنْ): حرف جواب وجزاء لا عمل لها هنا لعدم فعلٍ تعمل فيه، والمعنى: (إن اتَّبَعْتُ أهواءَكم ضَلَلْتُ وما اهتدَيْتُ) فهي في قوة شرط وجزاء"[٦]. وتقدُّم الجواب (أو شِبه الجواب على الأصح) على "(إذن) في هذه الآية للاهتمام بالجواب. ولذلك الاهتمام أُكِّد بـ(قد) مع كونه مفروضاً وليس بواقع، للإشارة إلى أن وقوعَه محققٌ لو تحقق الشرطُ المقدَّر الذي دلَّت عليه (إذن)"[٧].

---

(١) المرجع السابق: ٣٧/١.

(٢) المرجع السابق: ٤٠/١.

(٣) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٢/٥.

(٤) التحرير والتنوير: ١٢٩/٦.

(٥) جاء في [الكشاف: ٢٩/٢]: "قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا، أي: إن اتبعت أهواءكم فأنا ضال وما أنا من الهدى في شيء، يعني أنكم كذلك".

(٦) الدر المصون: ٦٥٦/٤.

(٧) التحرير والتنوير: ١٢٩/٦.

وإذا كان هذا الفعل الماضي المسبوق بـ(إذن) مقترناً باللام، قُدِّرَ معه حرف الشرط (لو)[١]. وإن كان الفرَّاء يُجيز إضمار أحد ثلاثة: (لَئِنْ) أو (يمينٍ) أو (لو)[٢]. على أنَّ الأغلب لدى النحاة المفسرين تقدير (لو)، لأصالتها في أداء معنى الشرط مع الماضي[٣] ووجود (اللام) في الجواب. ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى:

١. (وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِى أَوْحَيْنا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنا غَيْرَهُ وَإِذاً لاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً) [الإسراء: ٧٣]

قال الزمخشري: "(وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ)، أي: ولو اتّبعت مرادهم لاتخذوك خَلِيلًا ولكنت لهم وليًّا وخرجت من ولايتى"[٤]، وذهب هذا المذهب القرطبي[٥]، ويقوِّي هذا التقدير أنَّ (اللام) "في قوله (لَاتَّخَذُوكَ) لام جواب (لو) إذ كان فعلا ماضياً مثبتاً"[٦].

٢. (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ) [المؤمنون: ٩١]

---

(١) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٠/٥، والتحرير والتنوير: ١٤/ ١٣٧، والمرجع السابق: ١٨/ ٩٢، ٩٣.

(٢) ينظر، معاني القرآن: ٢٧٤/١، وفي ذا يقول: "وإذا رأيت فى جواب (إذًا) اللام فقد أضمرت لها (لئن) أو يمينا أو (لو)".

(٣) ينظر، توضيح المقاصد والمسالك: ١٢٩٧/٣، ومغني اللبيب: ٤٢٢/١، وما بعدها.

(٤) الكشاف: ٣٢٦/٢، وعدَّ أبو حيان الأندلسي تقدير الزمخشري "تفسير معنى لا إنَّ (لَاتَّخَذُوكَ) جواب لو محذوفة" [البحر المحيط: ٦٢/٦]، مرجحًا تقدير القسم. ينظر، المرجع السابق: ٦٢/٦.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٠/١٠.

(٦) التحرير والتنوير: ١٤/ ١٣٧.

يقول الفراء: "(إِذاً) جَوابٌ لكلام مضمر، أي: لو كانت مَعَهُ آلهة (إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ اله بِمَا خَلَقَ) يقول: لاعتزل كلُّ إله بخَلْقه"(١)، وكذا تقدير الزمخشري(٢). ويفسِّر الطاهر بن عاشور صدق هذا التأويل بأنَّ الجواب المقدَّر ضد النفي المذكور في قوله تعالى (وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ)، "وإذ قد كان هذا الضد أمراً مستحيل الوقوع تعيَّن أنْ يُقدَّر له شرطٌ على وجه الفرض والتقدير، والحرف المُعَدّ لمثل هذا الشرط هو (لو) الامتناعية، فالتقدير: ولو كان معه إله لذهب كل إله بما خلق.

وبقاء اللام في صدر الكلام الواقع بعد (إذن) دليل على أن المُقَدَّر شرط (لو)، لأن (اللام) تلزم جواب (لو)، ولأنَّ غالبَ مواقع (إذن) أن تكون جواب (لو)، فلذلك جاز حذف الشرط هنا لظهور تقديره... فقوله: (إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ) استدلال على امتناع أن يكون مع الله آلهة"(٣).

٣.(وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ) [العنكبوت: ٤٨]

جاء في التحرير والتنوير: "و(إِذْن) جواب وجزاء لشرط مقدر بـ(لَوْ)، لأنه مفروض دل عليه قوله (وَمَا كُنْتَ تَتْلُو) (وَلا تَخُطُّهُ). والتقدير: لو كنتَ تتلو قبله كتاباً أو تخطه لارتاب المبطلون. ومجيء جواب (إِذْن) مقترناً باللام التي يغلب اقتران جواب (لَوْ) بها دليلٌ على أنَّ المقدَّر شرط بـ(لَوْ)"(٤).

(١) معاني القرآن: ٢٣٦/٢

(٢) ينظر، الكشاف: ٢٠٣/٣.

(٣) التحرير والتنوير: ١٨/ ٩٢، ٩٣.

(٤) التحرير والتنوير: ١٨٥/٢٠. وقد نبَّه الزمخشري على هذا التقدير بـ(لو) [ينظر، الكشاف: ٤٦٢/٣]، وكذا أبو حيان الأندلسي [ينظر، البحر المحيط: ١٥١/٧].

المطلب السادس

الظروف المُرَتَّبَة مع جملتَيْها ترتيباً شبِه شرطيّ

يتفق النحاة في قواعدهم الأصولية على أن "الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف"(١)، كما أن أصل "أدوات الشرط (إنْ)، لأنها حرف"(٢).

وعلى هذا فإنّ جميع أسماء الشرط الجازمة محمولة على (إنْ)، مُضَمَّنة معنى الشرط، لا أنَّ الشرط أصيلٌ فيها، إنما جعلها الجزمَ ألصقَ بـ(إنْ) مِنْ سواها. ورغم أنَّ الأصل في دلالة (إنْ) وما حُمِلَ عليها الاحتمال والفرض، فقد "تستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى (إنْ) في المقطوع بوجوده، نحو: متى طلعتْ الشمس أتيْتُك، وكل ذلك على خلاف الأصل"(٣).

فإذا امتزْنَا من حيِّز الأدوات الجازمة- وهي القُرْبى رحمًا بـ(إنْ)- وَجَدْنا أنَّ ما يمكن ترتيب الجمل بعده ترتيبًا أقرب إلى الشرط هو الظروف أو ما يمكن حمله عليها وَفْقًا للقاعدة الأصوليَّة: "الأسماء إذا قامت مقام الحروف وَجَبَ أنْ تُبْنَى"(٤)، وآصلُها في هذا الباب (إذا) الشرطية، والأصل في استعمالها "أنْ تكونَ لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدَثٍ فيه مقطوعٍ بوقوعه في اعتقاد المتكلم(٥)، ورغم تنافي القطع مع طبيعة الشرط الافتراضية(٦)، فإنَّ انكشاف الحال

(١) الأصول: ١٤٠.

(٢) الكليات : ١٠٥، وينظر، شرح المفصل: ٥/ ٣٩.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٤١/٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٣٨): ٢٤٦/١.

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٢٨/٤.

(٦) ينظر، المرجع السابق: ١٢٨/٤.

كثيرًا في الأمور التي نقطع بوقوعها على خلاف ما نتوقعه هو الذي سوَّغَ تضمينها معنى الشرط[١].

(إذَا)– على جهة الأصل– ظرفية، والشرط فيها عارضٌ[٢]، "ولعدم عراقة (إذَا) في الشرطية ورسوخها فيها جاز– مع كونها الشرط– أن يكون جزاؤها جملة اسمية بغير فاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧].

ولعدم عراقتها أيضًا جاز– وإن كان شاذًّا– مجيء الاسمية الخالية من الفعل بعدها في قوله [من الطويل]:

إذَا الخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرأسِ أَنْكَبُ[٣]"[٤]

الشرط في (إذا) عارضٌ على شرف الزوال[٥]، ولكن لمَّا كثر دخوله فيها "وخروجه عن أصله من الوقت المعين جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى (إنْ) الشرطية، وذلك في الأمور القطعية استعمال (إذا) المتضمنة لمعنى (إنْ)، وذلك بمجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطًا وجزاءً، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، إلى قوله ﴿فَسَبِّحْ﴾ [النصر: ٣]"[٦].

---

(١) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٢٨/٤.

(٢) ينظر، المرجع السابق: ٤/ ١٢٩.

(٣) البيت منسوب لمرة بن عداء الفقعسي، أو عمرو بن أسد الفقعسي، ينظر معجم شواهد العربية: ٤٤. وهذا عجز البيت، وصدره: [فَهَلَّا أَعَدُّونِي لِمِثْلِي تفاقَدُوا]، كما ورد في [خزانة الأدب: ٢٩/٣]، وأبزَى من قولهم: رجلٌ أبزَى وامرأة بَزْوَاء... ومعناه: الراصد المخاتل، والأَنْكَب: المائل، ومائل الرأس: مُصَعِّر من الكِبْر.

(٤) ينظر، المرجع السابق: ١٣٤/٤.

(٥) ينظر، المرجع السابق: ٤/ ١٢٩.

(٦) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/ ١٢٩، ١٣٠.

وقد قُصِدَ بهذا الترتيب "لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط. ولتحصيل هذا الغرض، عمل في (إذا) جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله، كالفاء في (فَسَبِّحْ)"[١]، إذ هي زائدة للعرض المذكور.

ووجه زيادتها أن (فاء السببية) لا تخلو من معنى التعقيب، وفي الآية الكريمة لا "يكون التسبيح عقب المجيء، بل في وقت المجيء"[٢].

كثرة استعمال (إذا)– مع أصالتها في الظرفية– متصدرة" جملتين على طراز الشرط والجزاء"[٣] يسوغ اعتبارها (الأصل النموذجى) الذي ينقاس عليه ما ورد في تراكيب العربية مشابها للتركيب الشرطي مع تصدُّر (الظرف) وجه الجملتين.

وأوشجُ الظروف رحِمًا بالشرط في هذا الاستعمال (كُلَّمَا)[٤] ، و"يطرد في (كلما) مجيء (ما) الكافة لتكفَّه عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل"[٥]، ولَحَاق (ما) بها يقوى شبهها بأدوات الشرط لما فيها "من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط"[٦]، والأكثر مجيء الفعل بعدها ماضيًا[٧]، وعلى هذا ورد استعمالها في لغة الذكر الحكيم، كقوله تعالى: (كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ) [البقرة: ٢٠]، و(كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا) [النساء: ٥٦]،

(١) ينظر، المرجع السابق: ٤/ ١٣٠.

(٢) ينظر، المرجع السابق: ٤/ ١٣٣، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ٤٧٧/٢.

(٣) هو تعبير الرضي كما مَرَّ.

(٤) وذلك عند مَنْ يرجح اسميتها لا حرفيتها، وهو المذهب الأقوى. ينظر، مغني اللبيب: ١/ ٤٦٠، ٤٦١.

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/١٤٠.

(٦) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/ ١٤٠.

(٧) ينظر، مغني اللبيب: ٣٣٨/١.

و(وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُۚ) [هود: ٣٩]، و(وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ) [نوح: ٧].

ويأتي استعمال (بينَا، وبينمَا) أبعد قليلا من (كُلَّما) في قوة الدلالة على الشرط[١]، أو بمعنى آخر: هما أدخل استعمالاً في مستويات (التركيب شبه الشرطي)، لاقتصار دخول (كُلَّمَا) على الجملة الفعلية بخلاف (بينمَا وبينَا)[٢] كما سيأتي بيانه، والأصالة في التركيب الشرطي- على ما هو مقرر- للأفعال[٣] كما مر ذكره في غير موضع من البحث.

أصل (بينمَا، وبيْنَا) الظرف (بَيْنَ)، وإنما زيدت (ما)، و(الألف) المتولدة عن إشباع الفتحة لتعيين إضافتها إلى الجمل[٤]، "ويضافان إلى جملة من (فعل وفاعل) و(مبتدأ وخبر)، ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى"[٥]، ويترجح فيهما- بذلك- الدلالة على الزمان لـ"غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل دون الأمكنة وغيرها"[٦]، لذا قضى بعض أهل اللغة والنحو بأنهما "ظرفان متضمنان لمعنى الشرط فلذلك اقتضيا جوابًا" [٧].

(١) ينظر، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب: ٤/١٤٠.

(٢) ينظر، المرجع السابق: ٤/ ١٤٠.

(٣) ينظر، شرح المفصل: ٥/١١١، والمقتضب: ٢/٧٣.

(٤) ينظر، المرجع السابق: ٤/ ١٣٩، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ١/١٧٠، ولسان العرب، (بين): ١/ ٥٦١، ٥٦٢.

(٥) لسان العرب، (بين): ١/ ٥٦١.

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/١٣٩.

(٧) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ٢/ ٤٧٧.

وقد ورد جوابهما مقرونًا بـ(إذَا، وإذْ) للمفاجأة، ومجرَّدًا منهما، "وكلاهما مرويٌّ عن العرب نثرًا ونظمًا"[(١)]، كما ورد جوابهما في كلام العرب مقرونًا بالفاء[(٢)]، فهي- على ذلك- أحوالٌ ثلاثة كما يأتي:

الحالة الأولى: الجواب مجرّداً من حرفي المفاجأة [(٣)] والفاء.

يرى بعض أهل اللغة والنحو أنَّ معنى المفاجأة- رغم تجريد الجواب- مستفادٌ من التركيب[(٤)]، ومن شواهده قول "ابن هرمة في باب النسيب من الحماسة [من الخفيف]:

بينَمَـــا نحـــنُ بِالْبَلاَكِـــثِ بِالْقَـــا ... عِ سِـــرَاعاً وَالْعِـــيسُ تَهْـــوي هُوِيَّـــا

خَطَرَتْ خَطْرَةٌ على القَلْبِ مِن ذِكْـ ... ـــراكِ وَهْنـــا فَمـــا اســـتَطَعْتُ مُضِـــيّا[(٥)]

ومثله قول الأعشى [من الخفيف]:

بينما المرءُ كالرُّدينيّ ذي الجبّـ ... ـِة سـوَّاهُ مصلحُ التَّثْقيفِ

(١) المرجع السابق: ٢٧٠/١.

(٢) ينظر، المرجع السابق: ٤٧٨/٢.

(٣) بين النحاة خلافٌ في كون (إذْ، وإذا) في هذا الموضع حرفينِ أو ظرفينِ، ينظر في تفصيل ذلك: [شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٤١/٤، ١٤٢، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٢٧٢/١] والأَوْلَى القول بالحرفيَّة، لأنهما حينئذٍ كالفاء، كما يقول الرضي. وفي هذه الحالة يعاملان معاملة (الفاء) الزائدة من حيث تعلق (بينَا وبينما) بالجواب بعدهما. ينظر، شرح الرضى على كافية ابن الحاجب: ١٤٢/٣، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٤٧٨/١.

(٤) ينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٢٧٠/١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٧٨/٢.

(٥) البلاكث: موضع، والعيس: الإبل البيض، تهوي: تسرع وتسير سيرًا شديدًا.

ردّهُ دهرهُ المضـــلَّـلُ حـــتّى عَادَ مِنْ بَعْدِ مَشْيِهِ للدلِيفِ[1]

ومثله قول أبي داود [من الخفيف]:

بينمـا المـرءُ آمِـنٌ راعَـهُ را ئعُ حَتْفٍ لم يَخْشَ منه انْبِعاقَهْ[2]"[3].

وفي الحديث الشريف قول النبي– ﷺ–: "بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ..."[4]، وعن أبي هُرَيْرَةَ قال: "بَيْنَمَا النَّبِيُّ– ﷺ– فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ..."[5].

ومما ورد في (بينَا) قول نُصَيْب بن رباح [من الوافر]:

فَبَيْنَا نَحْنُ نرْقُبُه أَتَانَا مُعَلَّق وَفْضَةٍ وزنادَ راع[6]

---

(١) الرُّدَيْنِيّ: رماح منسوبة إلى امرأة تسمى (رُدَيْنَة)، تصنع عندها الرماح وهو وصف لانتصاب القامة، الجبّة: السنان، التَّثْقِيفُ: تَقْوِيمُ الْمُعْوَجِّ وتهذيبه من الرماح وغيرها، ردّهُ دهرهُ: حوله بعد النضارة والشباب إلى كِبر الشيخوخة، الدليف: الشيخ المتقاربة خطاه لضعفه.

(٢) راعه: أفزعه. وجاء في [تهذيب اللغة: ١٨٩/١]: "انبعق المطر، إذا سال بكثرة. وقال الليث: الانبعاق: أن ينبعق عليك الشيء مفاجأةً من حيثُ لم تحتسبْه".

(٣) لسان العرب، (بين): ٥٦١/١.

(٤) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ٣٤٩/٢. والحديث مرويٌّ في [صحيح البخاري: ١٢/١] بذكر (بينَا) موضع (بينمَا).

(٥) صحيح البخاري: ٢٣/١.

(٦) ينظر، لسان العرب (بين): ٥٦١/١، وعقود الزبرجد: ٢٧٠/١، ورواية البيت في [ديوانه: ١٠٤]:

فَبَيْنَا نَحْنُ ننظرُه أَتَانَا مُعَلَّق شِكْوة وزنادَ راعِ

الوَفْضَةُ: الجَعْبَةُ، الزِنادّ جمع (الزَّنْدُ) وهو: مَوْصِلُ طَرَفِ الذِّراعِ في الكَفِّ، والعُودُ الذي يُقْدَحُ به النارُ.

"وتقدير الكلام: بيْنَ أوقاتٍ نحن نرقبهُ أتانا، أي: أتانا بين أوقات رَقْبَتِنَا إيَّاه"[(١)].

وفي الحديث الشريف قول النبي– ﷺ–: "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لأَرَى الرِّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي..."[(٢)]، وقوله– ﷺ–: "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرٍ..."[(٣)]، وقوله– ﷺ–: "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِخَزَائِنِ الأَرْضِ فَوُضِعَ فِي كَفِّي سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ..."[(٤)]، وقوله– ﷺ–: "بَيْنَا رَجُلٌ بِفَلَاةٍ مِنْ الْأَرْضِ سَمِعَ صَوْتًا فِي سَحَابَةٍ: اسْقِ حَدِيقَةَ فُلَانٍ..." [(٥)].

الحالة الثانية: الجواب مقترناً بأحد حرفي المفاجأة (إذ، وإذا):

قد "تقع (إذ) و(إذا) في جواب: (بَيْنَا) و(بَيْنَمَا)، وكلتاهما– إذن– للمفاجأة"[(٦)]، ليدلا على اقتران مضمون الجواب بالشرط مفاجأة بلا تراخٍ فيكون آكد في معنى اللزوم[(٧)].

(١) المرجع السابق، (بين): ٥٦١/١.

(٢) صحيح البخاري: ٩٦/٤.

(٣) المرجع السابق: ١٤٢/٤، وينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٢٢٠/٢.

(٤) المرجع السابق: ٢١٦/٥، وينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ١٣٦/١.

(٥) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ١٩١/٢، وينظر، غريب الحديث: ٣١٩/١. وقد روي الحديث الشريف في [صحيح مسلم: ٢٢٨٨/٤] مقرونًا فيه (شبه الجواب) بالفاء في (سمع).

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٣٨/٤.

(٧) ينظر، المرجع السابق: ١٤١/٤.

وحكَمَ الرضيّ بأغلبية "مجيء (إذْ) في جواب (بينمَا) و(إذا) في جواب (بَيْنَا)،... ولا يجيء بعد (إذ) المفاجأة إلا الفعل الماضي، وبعد (إذا) المفاجأة إلا الاسمية"(١)، وفي هذا الحكم مراجعة- كما سيأتي-، ويحسن أولا أن نذكر بعض شواهد هذا الباب، ومنه:

ما ورد في الحديث الشريف: "بَيْنَمَا هُوَ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَفَرَسُهُ مَرْبُوطٌ عِنْدَهُ إِذْ جَالَتِ الْفَرَسُ فَسَكَتَ فَسَكَنَتْ..."(٢)، و"عن أنس قال: بَيْنَمَا النَّبِيُّ- ﷺ- يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ..." (٣)، و"بَيْنَمَا النَّبِيُّ- ﷺ- يَمْشِي إِذْ أَصَابَهُ حَجَرٌ فَعَثَرَ فَدَمِيَتْ إِصْبَعُهُ..."(٤)، "بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ- ﷺ- إِذْ أَقْبَلَتْ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا..."(٥)،... وغيره كثير.

وجاء في (بَيْنَا) قولُ الشاعرة [من الطويل]:

فَبَيْنَا نَسوسُ الناسَ وَالأمرُ أمرنا إذا نَحنُ فيهم سوقةٌ نتنصّفُ(٦)

ومما ورد في الحديث الشريف: "... فَقَالَ مَالِكٌ بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ فِي أَهْلِي حِينَ مَتَعَ النَّهَارُ إِذَا رَسُولُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَأْتِينِي..."(٧)، "بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ-

(١) المرجع السابق: ١٣٨/٤.

(٢) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ١١٢/١، ١١٣، وينظر، صحيح البخاري: ٢٣٤/٦.

(٣) صحيح البخاري: ١٥/٢.

(٤) المرجع السابق: ٤٣/٨.

(٥) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٢٧٢/١، وينظر، صحيح البخاري: ١٦/٢.

(٦) ينظر، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٣٨/٤. والبيت منسوب لحرقة بنت النعمان أو هند بنت النعمان، ينظر معجم شواهد العربية: ٣٠٤. نَتَنَصَّفُ: نخْدُم الناس.

(٧) صحيح البخاري: ٩٦/٤. "يقال متع النهار والضحى: بلغ غاية ارتفاعه وهو ما قبل الزوال".

ﷺ- بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ..."[1]، و"بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ..."[2]، و"بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ- ﷺ- إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَشَكَا إِلَيْهِ الْفَاقَةَ..."[3]، و"بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ مَعَ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ إِذْ مَرَّ بِهِمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ خَتَنُ زَيْدِ بْنِ زَبَّانٍ مَوْلَى الْجُهَنِيِّينَ..."[4]، "قَوْل عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: (بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ- ﷺ- إِذْ طَلَعَ)...، والمعنى: إنه في أوقات المشي فاجأني السماع"[5]... وغير هذا كثير.

وبادٍ أنَّ مَجِيء (إذ) في جواب (بينَا) ليس بالقليل، وإنما تبدو وجاهة حكم الرضي بأغلبية مجيء (إذا) في جواب (بينا) حال المقارنة بجواب (بينمَا)، وهو ظاهر كلامه.

وقد اختلف النحاة في مدى فصاحة ورود (إذ وإذا) في جواب (بينَا وبَيْنَمَا)، فرأى الأصمعي وابن مالك أن ترك (إذ وإذا) بعد (بينَا وبَيْنَمَا) أقيس من ذكرهما[6]، "لكثرة مجيء جوابهما بدونهما"[7]، كما أن معنى المفاجأة مستفاد مع تركهما[8]،

(١) المرجع السابق: ٢٢/٣. "(وَقَصَت) عنقه:... انكسرت- والناقة براكبها: رمت به فكسرت عنقه" [المعجم الوسيط، وقصي].

(٢) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٢٧٥/١، وينظر، صحيح البخاري: ٤/١.

(٣) صحيح البخاري: ٢٣٩/٤.

(٤) المرجع السابق: ٤٤٩/١."قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَالْخَتَنُ بِفَتْحَتَيْنِ عِنْدَ الْعَرَبِ: كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ كَالْأَبِ وَالْأَخِ وَالْجَمْعُ أَخْتَانٌ وَخَتَنُ الرَّجُلِ عِنْدَ الْعَامَّةِ زَوْجُ ابْنَتِهِ" [المصباح المنير، ختن].

(٥) ينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٢٧٢/١، والمرجع السابق: ٤٧٧/٢.

(٦) ينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٤٤٩/١.

(٧) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٣٩/٤.

(٨) ينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: (٢٧١/١)، (٤٧٧/٢).

و"الظاهر أن العامل [في بينَا وبَيْنَمَا] هو الجواب، كما في (إذا) الزمانية على الصحيح، فيلزم تقديم ما في صلة المضاف إليه على المضاف"[(١)]. على أنَّ القول بحرفية (إذ وإذا) دافع قوي للإشكالين الثاني والثالث، فالقول بحرفيتهما ينزلهما منزلة (الفاء) الزائدة في التوكيد، وجواز إعمال ما بعدها.

وَرَدَّ الرضيُّ على الحجة الأولي بأن الكثرة "لا تدل على أنَّ المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح، ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علي- رضي الله عنه- وهو من الفصاحة بحيث هو: (بَيْنَا هُو يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ، إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ)"[(٢)]، بل إن حجة الكثرة تثبت ضد ما احتج به الأصمعي، فما ورد في الأحاديث الشريفة من مجيء (إذ وإذا) في جواب (بيْنَا وبينما)، من الكثرة بمكان على ما مر، ونظائر ذلك يضيق المقام عن ذكرها.

كما ذهب الطيبي إلى أن مجيء (إذ وإذا) في جواب (بينَا وبينَمَا) هو الأفصح[(٣)]، وكيف لا- في رأيه- وقد ورد ذلك مرويًّا عن عمر- رضي الله عنه- وأبي هريرة، وهما أفصح من الشاعر المستشهد بنظمه[(٤)]؟

حتى لو نحيَّنَا هذه الموازنة جانبًا مُسَلِّمِينَ باستواء الاحتجاج بمرويات العرب، فليس ذكر (إذْ وإذَا) هاهنا بمجاف لنظم العربية ولا قواعد النحاة.

وقد تدخل (الفاء) زائدة على (إذَا) في موقع الجواب، لمزيد تأكيد وتحقيق، كما ورد في الحديث الشريف: "بَيْنَمَا أَنَا أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ فَإِذَا رَجُلٌ آدَم سَبْطُ الشَّعَرِ يُهَادَى

(١) المرجع السابق: ٤٧٧/٢.

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١٣٩/٤.

(٣) ينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٤٧٧/٢.

(٤) المرجع السابق: ٤٧٧/٢.

بَيْنَ رَجُلَيْنِ"[1]، يقول ابن مالك: "و(الفاء) في قوله: (فإذَا رجلٌ آدم) زائدة كالأولى من قوله تعالى: (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ) [يونس: ٥٨]، وكالفاء التى قبل (ثم) في قول زهير [من الطويل]:

أراني، إذَا ما بتُّ بتُّ على هَوَى فثَمَّ إذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غادِيَا[2]"[3]

الحالة الثالثة: الجواب مقترناً بـ(الفاء):

قد يرد جواب (بينَمَا) أو (بيْنَا)– على الأكثر– مقترنًا بـ(الفاء). والإتيان بصريح الفاء في الجواب يدل على تضمنهما معنى الشرط كما ينص الطيبي[4] في تعليقه على الحديث الشريف: "بَيْنَا رَجُلٌ يُضْحِكُهُم فَطَعَنَه النّبِيّ– ﷺ– وَرَوَاهُ أَبُو دَاودَ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ"[5].

ومثل هذا كثير الورود في الأحاديث النبوية الشريفة، ومنه: "بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ فَنَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي..."[6]، و"بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ

(١) ينظر، شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٢٦١، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٥٣/٢. وقد روي الحديث في [صحيح البخاري: ٢٠٣/٤] بذكر كلمة (نائم) قبل (أطوف): "بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَطُوفُ...". "(أدم) أدمًا وأدمة: اشتدت سمرته فهو آدم" [المعجم الوسيط، أدم]، و(سبط الشعر): "المسترسل غير الجعد" [المعجم الوسيط، سبط].

(٢) ديوانه: ١٤٠. وفيه (وأنِّي) بدل (فثمَّ).

(٣) المرجع السابق: ٢٦٥، ونظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٥٣/٢.

(٤) ينظر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوى: ٤٧٨/٢.

(٥) المرجع السابق: ٤٧٨/٢، ونصّ الحديث: (...عن أُسَيد بن حُضَير رجل من الأنصار– رضي الله عنه– قال: بَيْنَمَا هُوَ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ وَكَانَ فِيهِ مِزَاحٌ بَيْنَا يُضْحِكُهُمْ فَطَعَنَهُ النَّبِيُّ– ﷺ– فِى خَاصِرَتِهِ بِعُودٍ فَقَالَ أَصْبِرْنِى...). [سنن البيهقي الكبرى: ١٠٢/٧]

(٦) صحيح البخاري: ١١٢/٤.

الْعَطَشُ فَنَزَلَ بِئْرًا فَشَرِبَ مِنْهَا..."[١]، و"بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللهِ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَقَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ- ﷺ- فَقَالَ مَنِ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ..." [٢]، و"بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ- ﷺ- فِي خَرِبِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ..."[٣]، و"بَيْنَا أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ- وَذَكَرَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ- فَأُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُلِئَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا..."[٤]، و"بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ..." [٥].

إن اقتران (الفاء) بالجواب مع تقدم الظرف مشعر بالشرط، "لأن الظرف إذا تقدم يعامل معاملة الشرط في إعطائه جوابًا"[٦] كما قرر الطاهر بن عاشور. ويَقْوَى هذا التضمين الشرطي بلحاق (ما) الكافة ببعض الظروف كـ(بينمَا، وكلَّمَا)، التي تفيد "تأكيدًا وضربًا من الشياع الزائد"[٧]، ولاسيما إن رُتِّبَتْ مثل هذه الكلمات مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء كما يذكر الرضي[٨].

(١) المرجع السابق: ٣/١٦٤.
(٢) المرجع السابق: ٣/٢٤.
(٣) المرجع السابق: ١/٤٣.
(٤) المرجع السابق: ٤/١٣٣.
(٥) صحيح مسلم: ٢/٩٨٤.
(٦) التحرير والتنوير: ٥/٢٥٨.
(٧) نبَّه الزمخشري على هذه القيمة الدلالية لـ(ما) حين تلحق ببعض الظروف الجازمة، يقول: "(ما) في (أينما) زائدة ليست مثلها في (حيثما) و(إذما) ألا ترى أنَّ (أين) جازمة للفعلين بدونهما، ولكنها أفادت تأكيدًا وضربًا من الشياع الزائد" [الفائق في غريب الحديث: ١/٣٩٠] وهذا الحكم يسري على كل ظرف لحقته (ما) وإنْ لم يكن جازمًا.
(٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣/١٤١.

ليس بعيدًا– إذن– عن طبع العربية تلك الاستعمالات المعاصرة لمثل (بعدما وعندما) مضمَّنة معنى الشرط قياسًا على نحو (كلما وبينما)، مثل: (عندما ينقطع التيار الكهربي تظلم المدينة)، و(بعدما انصرف الزوار انصرف الأقارب) ويذهب الدكتور محمد إبراهيم عبادة إلى أن علاقة (الظرف) بجملتيه في نحو الأمثلة السابقة علاقة توقيتية، فـ(بعدما انصرف الزوار) توقيت لـ(انصراف الأقارب)[1] وإنما تسلَّل معنى الشرط إلى هذه (التراكيب شبه الشرطية) من باب ترتيبها ترتيبًا شرطيًّا كما بيَّنَ الرضي.

وعليه فإنه ينتسب إلى هذا الضرب من (شِبْه الشرط) التركيب المتصدر بـ(ما) المصدرية الظرفية، نحو (ما دمتَ لي أدومُ لك). على أنَّ الأصل الذي عرفته العربية قديمًا هو عدم صدارة (ما دام)[2] كما في: (أدوم لك ما دمتَ لي).

وقد نبَّه على ذلك الدكتور محمد حسن عبد العزيز ممثلا بما يشيع في العربية المعاصرة، نحو:

- "ما دام المطر قد نزل فلن أغادر البيت.
- ما دام القاضي عادلا فإن حكمه مقبول.
- ما دام علي مجتهدًا في دروسه فسيكتب له النجاح.
- ما دام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع.

ونتبين من الأمثلة السابقة أنَّ (ما دام) تجيء متصدرةً جملتها، تجيء متصدرة، وأنها ترتب مع جملتها ترتيب أداة الشرط مع جملة الشرط والجواب، وقد وقعت الفاء فيما يشبه أن يكون جوابًا لها في المواقع التي تأتي فيها الفاء، إذا

(١) ينظر، الجملة العربية: ١٣٩، ١٤٠.

(٢) في أصول اللغة: ١٤١/٣.

كانت أداة الشرط (إنْ)"[1]، وقد أكَّدَ الدكتور شوقي ضيف هذا الرأي إذ إنَّ الجملتين بعد (ما دام) شبيهتان شبهًا قويًّا بالجملتين الشرطيتين لـ(إذا)، إذ تترتب ثانيهما على أولاهما ترتُّب جواب الشرط على فعله، كما أنَّ أداء (ما) لمعنى الشرط لدلالتها على الزمانية دلالة ما، وهي دلالة لزمتها من استعمالها القديم مع (دام) [2].

وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية القاهري في دورته الثالثة والأربعين قبول هذا الضرب من التعابير العصريَّة وتخريجها "على أحد الوجهين الآتيين:

١.أن تكون جملة (ما دام) مقدمة من تأخير.

٢.أن تكون (ما) في (ما دام) زمانية شرطية، كما في قوله تعالى: (فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ٧) [التوبة: ٧]"[3].

وفي تصوري أن هذا الباب يتسع لكل جملتين رُتبتَا ترتيب الشرط مُصَدَّرَتَيْنِ بما يشبه الأداة وإن لم تكن ظرفًا، نحو: (كيف تكون أكون).

إنَّ مفهوم (شبه الشرط) يتجاوز المعايير التقليدية للشرط المحض، فيتسع لمعنى الشرط دون التقيد بمعاييره الشكلية الصارمة التى أرساها نحاتنا القدامى– رحمهم الله– تلك التي لا مفر منها للتقعيد الذي يسعى للاطّراد. وإنما لم تكن (الدلالة) في صلْب التقعيد لما تنطوى عليه من المراوغة التي قد تستعصي على التقنين الذي يتغيَّا التعميم، لأنها تراعي خصوصية التركيب وفرادته، ومن ثَمَّ حاول الباحث مراعاة هذه الخصوصية قَدْر ما سمحت به أدواته التحليلية.

(١) في أصول اللغة: ٣/١٤٠، وفي تطور اللغة العربية: ١٠٠.

(٢) ينظر، المرجع السابق: ٣/١٤٢، ١٤٣.

(٣) المرجع السابق: ٣/١٣٨.

النتائج

عُني البحث بتحديد مفهوم (التركيب شبه الشرطي) واستقصاء أنواعه التي جاءت في ستة أنواع رئيسة تنطوي على أنماط فرعيَّة ومستويات متعددة من التراكيب، مما يَسَّرَ استخلاص سماتها التركيبية والدلالية، وفي هذي السبيل خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

١. يُشترط في (المبتدأ المتضمِّن معنى الشرط) درجة ما من الشياع والعموم والإبهام حملا على أصالة هذه السمات في أداة الشرط الأصيلة.

٢. يدخل ضمن أنماط (المبتدأ المتضمن معنى الشرط) نمط (الاسم الجامد المُضَمَّن معنى الصفة)، وهو ما غاب عن التقعيد في المصنفات النحوية.

٣. يقتضي هذا (التركيب شبه الشرطي) المصدَّر بمبتدأ أن يقترن خبره بالفاء الزائدة (الدالة على الترقب والمفاجأة) لإخراجه من حيز الإخبار الخالص إلى شُبهة الشرط.

٤. لا يجوز حذف (الفاء) المقترنة بالخبر في (التركيب شبه الشرطي) رغم القول بزيادتها، لأن حذفها يُخْلِي التركيب من (معنى الشرط)، إذ لا دليل سواها يمكن أن يُحيل إليه، و(لا حذف إلا بدليل) وفقًا للقاعدة الأُصولية.

٥. يتوَلَّد عن سريان شُبهة الشرط في هذا التركيب سببية شبه الشرط لشِبه الجواب، كما هو الحال في سائر أضرُب (التركيب شبه الشرطي).

٦. إن تركيب (شبه الشرط) المصدَّر بـ(المبتدأ) أقوى تماسكًا من تركيب (الشرط المحض) باعتبار الأول جملة واحدة مكونة من (مبتدأ وخبر) اقتحمته (الفاء) الزائدة لِتَفْجَأَ المتلَقِّي بمعنى الشرط، أما الثاني فمكون من جملتين مستقلتين– على جهة الأصل– عقدتهما (أداة الشرط) فجعلتهما بمنزلة الجملة الواحدة.

٧. تحتمل (ما) و(مَن) الموصولية والشرطية إذا غاب عن جملتيهما قرينة الجزم.

٨. إذا احتملت (ما) و(مَن) في هذا الباب الموصولية والشرطية، فالعِبْرة في الترجيح بينهما دلالةُ الخصوص والعموم على الترتيب.

٩. يتحقق معنى الشرط في التراكيب التى يتقدم فيها متعلقات الفعل عليه، مع اقترانه (أي: الفعل) بالفاء الزائدة الجالبة لمعنى الشرط.

١٠. يتضمن (الجواب المسبَّب عن الطلب) معنى الشرط، لأن في الطلب دلالة الاحتمال كأداة الشرط، غير أن في أنواع الطلب درجة ما من (الانفعالية) مفقودة في الشرط المحض، لأنه– في جوهره – تعاقد والتزام.

١١. إن معنى الطلب– ولو تضمينًا– هو الباب الذي يتسلل منه دلالة الشرط ما وُجِدَ الجوابُ المجزوم.

١٢. تتنوَّع صور التراكيب التي تسري فيها شبهة الشرط بفضل (الفاء الفصيحة)، مما يدل على قوة هذه (الفاء) في توليد معنى الشرط.

١٣. بدْء جملة القول بـ(الفاء) يعني تضمين الجملة معنى الشرط على وجه الاطراد والقياس.

١٤. يتباين تقدير أداة الشرط مع (الفاء) و(إذن) الجالبتين لمعنى الشرط، ما بين (إنْ) و(إذَا) و(لو) وفقًا لما يقتضيه السياق من دلالات (الشك) أو (القطع) أو (الامتناع) على الترتيب.

١٥. تقدير أداة الشرط في (التراكيب شبه الشرطية) من باب المعنى لا من باب الاستعمال النحوي الخالص، فهو تقدير اعتبار لا استعمال.

١٦. قد تلحق (ما) ببعض الظروف، نحو (بينما وعندما...) فتضيفها للجمل وتخلصها للدلالة على الزمان وتضمِّنها معنى الشرط إذا رُتِّبَت مع جملتيها ترتيب أدوات الشرط مع الشرط والجزاء. وقد شاع في هذا الباب قديمًا استعمال (بينما)، وينقاس عليها في الاستعمال المعاصر نحو (بعدما وعندما).

١٧. إذا كانت (الفاء) هي عَلَم الشرط في جُلّ التراكيب شبه الشرطية، فإن جواب (بينما وبينَا) ينفرد بكونه يأتي مقترنًا بـ(الفاء) أو (إذْ وإذا) أو خِلوًا منها جميعًا.

وأخيرًا فإنَّه لا يمكن لـ(الشرط المحض) أنْ يفيَ بكل أغراض المتكلِّم، ومن ثم تتعدّد مستويات التراكيب في التعبير عنه تضمينًا، ولكلٍّ بابُه وموضعُه.

المصادر والمراجع

١. اجتهادات لغوية، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣. أسرار العربية، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات مجمع دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٤. أسرار النحو، لابن كمال باشا، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد، دار الفكر، عَمَّان، الأردن، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥. الأصول، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٦. إظهار الأسرار فى النحو، للبركوي، تحقيق أنور بن أبى بكر الشيخيّ الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٧. أقسام الكلام العربي، للدكتور مصطفى فاضل الساقي، الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨م.

٨. أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة، د. ت.

٩. الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حَمّودي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٠. الإنصاف فى مسائل الخلاف، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

١١. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ أحمد عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٢. بدائع الفوائد، لابن قيم الجَوْزِيَّة، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٣. بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.
١٤. البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسان، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٥. البيان فى غريب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.
١٦. البيان والتبيين، لأبي البركات بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر (٨٦)، القاهرة، ٢٠٠٦م.
١٧. التبيان فى إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٨. التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
١٩. التراكيب الإسنادية، للدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢١. التطور النحوي، لبِرجشتراسر، نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبدالتواب، الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٢. التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، للدكتور محمود نحلة، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة، ٢٠١٣م.
٢٣. توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربى، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٤. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق أحمد البردوني وآخرين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٥. الجملة العربية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧م.
٢٦. الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م.
٢٧. الجنى الداني فى حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة وآخرين، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٨. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، د. ت.
٢٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٠. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.
٣١. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٢. الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم دمشق، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣٣. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، د. ت.
٣٤. ديوان زهير بن أبى سلمى، شرحه وقدَّم له الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٣٥. ديوان العباس بن الأحنف، شرح وتحقيق عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٣٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.
٣٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
٣٨. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣٩. سنن البيهقي الكبرى، للبيهقي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٤٠. شرح الأشموني بحاشية الصبان، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٤١. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٢. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، د. ت.

٤٣. شرح الرَّضِيّ على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٤٤. شرح الزرقاني على موطَّأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.
٤٥. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د. ت.
٤٦. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٤٧. شرح المعلقات السبع، للزوزني، حققه وعلق على حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٤٨. شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٤٩. شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
٥٠. شعر نُصَيب بن رباح، جمع وتقديم: الدكتور داود سَلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
٥١. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق الأستاذ عبد الله نصير، دار البشائر الإسلامية، دمشق، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
٥٢. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخارى، دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٣. صحيح ابن حبَّان، لمحمد بن حبان البُستي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٥٤. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٥. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي الشريف، للسيوطي، حققه وقدَّم له: الدكتور سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٥٦. غريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
٥٧. الفائق فى غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
٥٨. فتح الباري، لابن رجب تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ.
٥٩. في أصول اللغة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٦٠. في تطور اللغة العربية، للدكتور محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠١٤م.
٦١. الكامل، للمبرد، تحقيق الدكتور أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، ط٢، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
٦٢. كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.
٦٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦٤. الكليات، للكفوي، تحقيق الدكتور عدنان المصري وآخرين، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٢، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٦٥. لسان العرب، لابن منظور، تحقيق محمد عبد الوهاب وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٦٦. اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦٧. مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.
٦٨. المسائل الشيرازيات، لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٦٩. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٧٠. مسند أحمد بن حنبل، تحقيق السيد أبو المعاطي النوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧١. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى الموصلي التميمي، تحقيق تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
٧٢. المصباح المنير، للفيومي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٧٣. المُطَوَّل، لسعد الدين التفتازاني، بحاشية الشريف الجرجاني، صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عز عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٧٤. معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتى وآخرين، دار السرور، بيروت، د. ت.

٧٥. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٧٦. معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩١م.
٧٧. معجم الحروف في كتاب سيبويه، للدكتور محمد إبراهيم عُبَادَة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٧م.
٧٨. معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٢م.
٧٩. معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ-١٩٩١م.
٨٠. المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٨١. مغني اللبيب، لابن هشام الأنصارى، تحقيق حنَّا الفاخورى، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٨٢. مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٨٣. المُفَصَّل في تفسير القرآن الكريم، المشهور بتفسير الجلالين، حققه الدكتور فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط١، ٢٠٠٨م.
٨٤. المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٨٥. المقتصد بشرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، سلسلة كتب التراث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
٨٦. المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٨٧. موطَّأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، د. ت.
٨٨. همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.